وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministry of Education and Scientific Research
جامعة محمد البشير الإبراهيمي - برج بوعريريج -
University of Mohamed el Bachir el Brahimi –BourdjBouArreridj-
كلية الحقوق والعلوم السياسية
Faculty of Law and Political Sciences

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر في الحقوق

تخصص: قانون أعمال

الاطار القانوني للتحايل الذكي

إعداد الطالبتان:

- شيخ خلود
- ساعد سعود اناس

تحت إشراف الأستاذة:

- د/ رفاف لخضر

لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة	الصفة
زاوي رفيق	محاضر- أ -	رئيسا
رفاف لخضر	محاضر- أ -	مشرفا ومقررا
عشاش حمزة	محاضر- ب -	ممتحنا

السنة الجامعية: 2023/2022

* ملحق بالقرار رقم ...1082... المؤرخ في ...27 ديسمبر 2020...
الذي يحدد القواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

مؤسسة التعليم العالي والبحث العلمي:

نموذج التصريح الشرفي
الخاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لإنجاز بحث

أنا الممضي أسفله،

السيد(ة): ...تسنيخ خليدة... الصفة: طالب، أستاذ، باحث: ...طالب...

الحامل(ة) لبطاقة التعريف الوطنية رقم 405077279 والصادرة بتاريخ ...04/03/2023...

المسجل(ة) بكلية / معهد ...العلوم السياسية... قسم ...حقوق...

والمكلف(ة) بإنجاز أعمال بحث (مذكرة التخرج، مذكرة ماستر، مذكرة ماجستير، أطروحة دكتوراه).

عنوانها: ...الإطار القانوني لتحليل الدكتور...

أصرح بشرفي أني ألتزم بمراعاة المعايير العلمية والمنهجية ومعايير الأخلاقيات المهنية والنزاهة الأكاديمية المطلوبة في إنجاز البحث المذكور أعلاه.

التاريخ: ...2023/06/07...

توقيع المعني (ة)

07 جوان 2023
عن رئيس المجلس الشعبي البلدي
وبتفويض منه
رئيس مصلحة التنظيم والشؤون العامة
نفطي محمد

* ملحق بالقرار رقم ...1082... المؤرخ في ...27 ديسمبر 2020...
الذي يحدد القواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

مؤسسة التعليم العالي والبحث العلمي:

نموذج التصريح الشرفي
الخاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لإنجاز بحث

أنا الممضي أسفله،

السيد(ة): ساعد سعد ياسين الصفة: طالب، أستاذ، باحث: طالب

الحامل(ة) لبطاقة التعريف الوطنية رقم: 113595.10 والصادرة بتاريخ: 2021.09.16

المسجل(ة) بكلية / معهد: الحقوق والعلوم السياسية قسم: العاشر الخامس

والمكلف(ة) بإنجاز أعمال بحث (مذكرة التخرج، مذكرة ماستر، مذكرة ماجستير، أطروحة دكتوراه)،

عنوانها: الإطار القانوني للتحايل الضريبي

أصرح بشرفي أني ألتزم بمراعاة المعايير العلمية والمنهجية ومعايير الأخلاقيات المهنية والنزاهة الأكاديمية المطلوبة في إنجاز البحث المذكور أعلاه.

التاريخ: 07/06/2023

توقيع المعني (ة)

07 جوان 2023

عن رئيس المجلس الشعبي البلدي
وبتفويض منه
رئيس مصلحة التنظيم والشؤون العامة
نفطي محمد

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر و تقدير

بسم الله الرحمن الرحيم و الحمد لله رب العالمين الذي منحنا القوة و ساعدنا على إنهاء هذه المذكرة فبالأمس القريب بدأنا مسيرتنا التعليمية و نحن ننظر إلى يوم التخرج على أنه يوم بعيد و ها نحن اليوم قد وصلنا إليه بفضل الله ثم بفضل المجهودات المبذولة.

إن هذا البحث الذي نقدمه لكم يحمل في طياته معلومات هامة بذلنا مجهودات عظيمة لدراستها و جمعها لتظهر لكم بهذا الشكل ، و إيمانا بمبدأ أنه لا يشكر الله من لا يشكر الناس، فإننا نتوجه بالشكر الجزيل للأستاذ القدير **رفاف لخضر** الذي ساعدنا كثيرا في مسيرتنا لانجاز وكتابة هذا البحث والشكر موصول إلى كل معلم أفادنا بعلمه من أولى المراحل الدراسية حتى هذه اللحظة، كما نشكر كل من مد لنا يد العون من قريب أو بعيد كل الزملاء و الزميلات و نشكر كل أساتذة و عمال قسم الحقوق و العلوم السياسية.

في الأخير لا يسعنا إلا القول بأن لله الحمد كله و الشكر كله إذ وفقنا في ما نتمناه، و أن ندعوه أن يرزقنا السداد و الرشاد و العفاف و الغنى و أن يجعلنا هداة مهديين.

إهداء

الحمد لله و كفى و الصلاة على الحبيب المصطفى، الحمد لله الذي وفقنا لتثمين هذه الخطوة في مسيرتنا الدراسية.

إلى روح أجدادي الطاهرة.

إلى من كلله الله بالهيبة و الوقار إلى من علمني العطاء دون انتظار إلى من أحمل اسمه بكل افتخار والدي العزيز.

إلى من كان دعائها سر نجاحي إلى ملاكي في الحياة معنى الحنان و التفاني الى أغلى الحبايب أمي غاليتي .

إلى ذلك الجبل الذي أسند عليه نفسي عند الشدائد أخي .

إلى أخواتي الغاليات جيهان، أميرة، مليسا.

لرفيقاتي دون ذكرهن.

إلى زميلتي العزيزة في هذا المشوار خلود.

لكل أساتذتي الكرام و أخص بالذكر أستاذي العزيز رفاف لخضر.

الطالبة سعد سعود إيناس.

إهداء

إلى صاحب السيرة العطرة، والفكر المُستنير؛

فلقد كان له الفضل الأوَّل في بلوغي التعليم العالي

(والدي الحبيب)، أطال الله في عُمره.

إلى من وضعتني على طريق الحياة، وجعلتني رابط الجأش،

وراعتني حتى صرت كبيرًا

(أمي الغالية) طيَّب الله ثراها.

إلى إخوتي؛ من كان لهم بالغ الأثر في كثير من العقبات والصعاب.

إلى جميع أساتذتي الكرام؛ ممن لم يتوانوا في مد يد العون لي

أُهدي إليكم بحثي في: الإطار القانوني للتحايل الذكي

داعية المولى – عزَّ وجلَّ – أن يُطيل في أعماركم، ويرزقكم بالخيرات.

الطالبة شيخ خلود .

مقدمـة

تشهد الأسواق العالمية منذ أوائل الثلاثينيات من القرن الماضي تزايدا كبيرا في حجم الإنتاج والاستهلاك خاصة فيما يتعلق بالمنتجات الالكترونية، حيث أصبحت طلبات المستهلك تتزايد باستمرار بالتزامن مع طرح إصدارات جديدة في الأسواق، في حقيقة الأمر أن المستهلك عند اختياره لمنتج معين يأخذ بعين الاعتبار عمره الافتراضي وجودته، فيختار تلك المنتجات التي صُنعت لتدوم فترة طويلة جداً وتتمتع بمتانة أكبر، حتى ولو كان سعرها مرتفعا ، بالرغم من أنه يعي جيدا أن ذلك المنتج لن يدوم الى أخر العمر، وأنه سيفنى مع مرور الوقت ومع الاستخدام، فلكل شيء عمر افتراضي محدود يتلف بانتهائه ، ويضطر المستهلك إلى تبديله بما يتناسب مع متطلبات الوضع الحالي له، وهذا أمر طبيعي ومفروغ منه لا يشكل أي خلل أو مشكل.

ولكن الخلل يكمن في كون المنتجات تخرج عن نطاق الاستعمال العادي لها قبل انتهاء العمر الافتراضي المحدد لها، وذلك وفقا للاستخدام العادي المقرر للمنتجات المماثلة لها، أو وفقا للإعلانات والبيانات المحددة لذلك العمر الافتراضي والصادرة من قبل المنتج أو المصنع رغبة منه في ترويج منتجاته، وهذا ما" يعرف بالتحايل الذكي"، أو كما سبق دراسته بمصطلح" التقادم المخطط له"، حيث يعتبر نتيجة لاقتصاد قائم على نموذج خطي يحل فيه البحث عن تعظيم الربح محل الرغبة في إنشاء منتجات مستدامة وتتمتع بمتانة أكبر، أين أصبح حلا للجمود الاقتصادي من خلال تعزيز نمو الاستهلاك عن طريق صقل الحملات الإعلانية وظهور الائتمان، مما أدى إلى وجود مجتمع استهلاكي جماعي حيث يمكن بيع والتخلص من كل المنتجات فالتحايل الذكي يعتبر آلية إستراتيجية ونتيجة منطقية، أين يقوم المصنعون بتصميم سلع ومنتجات ذات عمر محدود عن قصد وبتخطيط مسبق، حيث يتم صناعتها لتكون ضعيفة أو سهلة

العطل ، أو تصميمها لتصبح قديمة (أي غير عصرية) أو تتعطل بعد فترة زمنية محددة مسبقا، وهدف هذه الإستراتيجية هو زيادة حجم المبيعات على المدى الطويل عن طريق تقليل الوقت بين عمليات الشراء المتكررة أو تقصير دورة الاستبدال، وهو تقصير متعمد لعمر المنتج لإجبار المستهلكين على استبداله بشراء منتج جديد.

واليوم يلاحظ الكثير من الناس أن هذه الظاهرة تؤثر على العديد من المنتجات الاستهلاكية، حيث أدى تعميم المنتجات الالكترونية إلى إبراز مخاطر وعواقب التحايل الذكي أو ما يعرف بالتقادم المخطط .

وهذا ما جعلنا نتطلع لدراسة هذه الظاهرة من جوانب مختلفة ومعرفة

ما مدى إمكانية تصور وجود حماية فعلية للمستهلك من ممارسات التحايل الذكي في التشريعات لمقارنة ؟

وهذا الإشكال يجعلنا نطرح مجموعة من التساؤلات الفرعية حول : ماهية هذه الممارسات، والمقصود بالتحايل الذكي و أصوله التاريخية ، وهل له وجود في الواقع حقيقة أم أنه مجرد فكرة، وعن كيفية تأثير هذه الممارسات على الواقع الاقتصادي وعواقبها على المستهلك ، ثم كيف نظمت التشريعات المقارنة هذه الجريمة ، وما هي التدابير المتخذة من قبل الدول للحد من مثل هذه الممارسات؟

وقد كان الدافع والمبرر الأساسي لدراسة الموضوع هو حداثة التطرق له على المستوى الدولي، وعدم تطرق التشريعات المقارنة لتنظيمه باستثناء التشريع الفرنسي، رغم خطورته على مصالح المستهلك خاصة، وعلى مجالات أخرى عديدة كالبيئة والمجتمع والاقتصاد وغيرها ، بالإضافة إلى العامل النفسي والمتمثل في الميول إلى هذا

النوع من الجرائم الحديثة والتي تقل فيها التشريعات، والرغبة الملحة في المساهمة باستنتاج حقائق جديدة حول الظاهرة.

وعن أهداف هذه الدراسة فتتمثل في محاولة جمع أراء بعض الاقتصاديين حول الموضوع وصولا إلى اقتراح بعض الحلول للحد من الظاهرة أو الإنقاص منها على الأقل.

و لقد اخترنا هذا الموضوع نضرا لأهميته البالغة خاصة في المجال الاقتصادي ومجال حماية المستهلك من الممارسات المنافية للمنافسة، والرغبة في توعيته وتحذيره من أخطار هذه الممارسات.

غير أنه ومن المتفق عليه أنه لا توجد دراسة تخلو من الصعوبات ، وهذا ما يجدر بنا الإشارة إليه ، حيث أن حداثة الموضوع وقلة المراجع فيه _خاصة المراجع العربية التي تكاد تكون منعدمة_ جعلنا نلجأ إلى مراجع أجنبية مختلفة، منها الفرنسية والانجليزية وما ينجر عن ترجمتها القانونية من صعوبات وعراقيل، وتغيير في معاني الأفكار، خاصة التشريع الفرنسي، ولكنه تم بعون الله.

ولدراسة هذا الموضوع استخدمنا منهجين أساسيين للبحث، حيث استعملنا المنهج الوصفي التحليلي في تحديد مفهوم التحايل الذكي، ووصف الظاهرة كما هي في الواقع، وتحديد أصوله وأنواعه و إبراز عواقبه ، والمنهج الثاني هو المنهج المقارن والذي استخدمناه من خلال دراسة كيف تم تنظيمه في بعض التشريعات المقارنة ومختلف اللوائح التنظيمية لها ، بالتطرق للتشريع الفرنسي والذي حارب الظاهرة بطريقة مباشرة والتشريع المصري والجزائري اللذان حاربها عن طريق قانون حماية المستهلك وقانون المنافسة بطريقة غير مباشرة .

وسنجيب على الإشكالية السابقة الطرح والتساؤلات الفرعية في موضوعنا الذي ارتأينا تقسيمه إلى فصلين ، تناولنا الإطار النظري للتحايل الذكي في الفصل الأول من خلال تقسيمه إلى مبحثين، تطرقنا فيهما إلى مفهوم التحايل الذكي ثم فكرة وجوده وأثاره المختلفة، أما بالنسبة للفصل الثاني فقد خصصناه لدراسة الآليات القانونية للحماية من التحايل الذكي من خلال تقسيمه كذلك لمبحثين، تناولنا في المبحث الأول الآليات التشريعية ، أما بالنسبة للمبحث الثاني فقد خصصناه لدراسة الآليات الإجرائية.

الفصل الأول

الإطار النظري للتحايل الذكي

تتطلع الشركات المصنعة للأجهزة الذكية إلى تحقيق مبيعات مرتفعة ومتزايدة وقد يصعب حدوث ذلك في حال تم إنتاج أجهزة قادرة على العمل بشكل ممتاز لسنوات طويلة، وهذا ما أدى إلى ظهور إستراتيجية التحايل الذكي، حيث تعمل هذه الإستراتيجية على تقليل جودة المنتجات مع مرور الوقت، وذلك لدفع المستخدم إلى شراء منتجات جديدة بشكل دوري والدفع في مقابلها، ونضرا لأهمية الموضوع وخطورته على المستهلك سنحاول من خلال هذا الفصل التعرف على الإطار النظري لهذه الظاهرة بدءا بإعطاء تعريف لها وتوضيح أصولها التاريخية، ثم معرفة مختلف أنواعها والنظريات القائلة بها، وصولا إلى الآثار المترتبة عن ممارساتها .

وقد قسمنا هذا الفصل إلى مبحثين حيث سنتطرق في المبحث الأول إلى مفهوم التحايل الذكي، ثم في المبحث الثاني سنتطرق إلى فكرة وجود التحايل الذكي والآثار المترتبة عليه.

المبحث الأول

مفهوم التحايل الذكي

يعتبر مصطلح التحايل الذكي جديدا نوعا ما، وغير واضح بالنسبة للمستهلك البسيط الذي لا يعيي استراتجيات النمو الاقتصادي في الأسواق ، خاصة تلك التي تشكل خطرا عل مصالحه المادية، و هذا ما يدفعنا لمحاولة التعرف على مفهوم هذا المصطلح في هذا المبحث من خلال معرفة أصول التحايل الذكي، و التطرق لمختلف أنواعه.

المطلب الأول

أصول التحايل الذكي

يتم استخدام مصطلح التحايل الذكي في المؤسسات بشكل شائع في الأعمال التجارية والاقتصادية والمالية، حيث يتم استخدام التكنولوجيا والبرمجيات والأنظمة المعلوماتية لتحويل البيانات والمعلومات بطرق معينة لتحقيق الأهداف المرجوة.

يشمل التحايل الذكي في المؤسسات العديد من الأساليب، بما في ذلك استخدام التحليلات البيانية والذكاء الاصطناعي والروبوتات والتكنولوجيا الحيوية، وكذلك استخدام السياسات والإجراءات والأنظمة بطرق ذكية لتحقيق الأهداف المرجوة.

ومن أهم أصول التحايل الذكي في المؤسسات هي الإبداع والابتكار والتكنولوجيا والتحليلات الذكية، ويتطلب التحايل الذكي أيضًا القدرة على التفكير بشكل استراتيجي والتخطيط الدقيق والتنظيم والتنسيق والتنفيذ الفعال.

ولتوضيح المصطلح بشكل أدق ومعرفة أصوله الحقيقية، يجب أولا إعطاء تعريف للتحايل الذكي من خلال الفرع الأول، ثم التطرق لنشأته وتطوره التاريخي في الفرع الثاني.

الفرع الأول

تعريف التحايل الذكي

أولا: المقصود بمصطلح التحايل

قبل التطرق لتعريف التحايل الذكي، يجب أولا التعريج على مفهوم مصطلح التحايل في اللغة والاصطلاح.

1- التحايل لغة: يقال تحايل على الرجل / تحايل على الشَّيء أي سلك معه مسلك الحذق ليبلغ منه مأربه، ويقال تحايل على القانون، أي داهنه وراوغه.[1]

2_ التحايل اصطلاحا: بالنسبة للمعنى الاصطلاحي للتحايل، فتتعدد المعاني وتختلف باختلاف المصطلح الذي يراد ربطه به، فمثلا إذا ربطناه بالجانب الاقتصادي نجد أن التحايل هو عبارة عن فكرة مبتكرة مصممة لجذب الانتباه أو زيادة الطلب، وغالبًا ما تكون ذات قيمة جوهرية قليلة عند تطبيقها على تسويق البيع بالتجزئة، فهي ميزة فريدة أو غير تقليدية مصممة لجعل منتج أو خدمة «مميزة» عن منافسيها.[2]

[1] _معجم المعاني، أنظر الموقع الالكتروني:www.arabdict.com تم الاطلاع بتاريخ: 2023/05/08 على الساعة: 14:02.

[2] _ مقال منشور على الموقع الالكتروني: https://ar.wikipedia.org تم الاطلاع بتاريخ 2023/05/08 على الساعة 14:32

في حين أنه إذا ربطناه بالجانب القانوني فنجد أن كلمة "التحايل" تستخدم لوصف فعل إيجاد طريقة لتجنب شيء يكون مطلوبًا في العادة، و يمكن أن يشير أيضًا إلى فعل التحايل أو تجنب عقبة من شأنها أن تسد طريق المرء ، ويعني ذلك فعل الالتفاف حول قاعدة أو تشريع قانوني أو تجاوزها من أجل تحقيق هدف محظور يمكن الالتفاف على القانون بطرق مختلفة ولأسباب مختلفة، حيث يمكن أن يحدث التحايل على القانون عندما تكون هناك قوانين منفصلة تغطي نفس الموضوع ، ولكنها لا تتفق مع بعضها البعض مثال على ذلك هو ما إذا كان قانون الولاية يحظر بيع الكحول في أيام الأحد بينما يسمح القانون الفيدرالي للناس بالشراء.

و غالبًا ما يتم الالتفاف على القانون من قبل الشركات التي تتوق إلى كسب المزيد من المال ، حتى و لو كان ذلك يعني تعريض عملائها أو موظفيها للخطر[1]، وهذا ما يقودنا إلى مصطلح "التحايل الذكي" وهو المراد دراسته من خلال هذا البحث.

ثانيا: تعريف التحايل الذكي

يعرف التحايل الذكي على أنه سياسة تصميم سلع ومنتجات ذات عمر محدود عن قصد وبتخطيط، فتصطنع ضعيفة أو سهلة الخراب عن قصد، أو تصمم لتصبح قديمة (أي غير عصرية) أو تتعطل بعد فترة زمنية محددة مسبقا.

منطق هذه الإستراتيجية هو زيادة حجم المبيعات على المدى الطويل عن طريق تقليل الوقت بين عمليات الشراء المتكررة (يشار إليها باسم «تقصير دورة الاستبدال»)، أي إنه تقصير متعمد لعمر المنتج لإجبار المستهلكين على استبداله بشراء واحد جديد.[2]

[1] _ مقال منشور على موقع: https://taafeh.com تم الاطلاع بتاريخ 2023/05/08 على الساعة: 14:47

[2] _ مقال منشور على موقع:https://ar.wikipedia.org تم الاطلاع بتاريخ 2023/05/08 على الساعة: 21:12

كما يمكن تعريفه على أنه إستراتيجية يتم تنفيذها عن قصد بهدف ضمان استبدال المستهلكين لمنتجاتهم مستقبلا من أجل ضمان استمرار عمليات الإنتاج والبيع لنفس المنتج وللمستهلك نفسه، حيث يمكن تحقيق التحايل الذكي أو ما يغ=عرف بالتقادم المخطط، من خلال إدخال بديل متفوق أو تصميم منتج يهدف إلى إيقاف الوظيفة المناسبة داخل نافذة محدودة، أو عن طريق تعزيز تعديل الإصدارات الجديدة على حساب القديمة، فالتحايل الذكي هو حيلة تسويقية هدفها تعظيم المبيعات وتنشيط عجلة الإنتاج على حساب المستهلك، من خلال وضع عمر افتراضي للمنتج حيث يصبح هذا الأخير غير قابل للاستعمال بعد مدة زمنية معينة، ما يدفع الزبائن على طلب شراء منتجات جديدة في كل مرة.[1]

ويعرف أيضا بأنه إستراتيجية في مواجهة الركود الاقتصادي تقوم على مبدأ بسيط وهو عن إنشاء سلعة جديدة تقوم الشركة بالفعل ببرمجة عمرها الافتراضي من اجل ضمان أن المستهلكين سوف يضطرون إلى تجديد مشترياتهم في فترة قصير جدا، حيث أصبح تصميم منتجات تدوم لأطول فترة ممكنة لا يتماشى مع رغبات نمو الشركات المصنعة، ف على سبيل المثال الثلاجة التي يبلغ عمرها 40 عاما لا تسمح بالضرورة للشركة التي أنتجتها بالحفاظ على نمو مطرد على مر السنين، فبمجرد أن تقوم إحدى العائلات بعملية الشراء ، فلن يتم تجديدها للأربعين عاما القادمة، مما يؤدى إلى انخفاض مبيعات الشركة على المدى الطويل وركود الاستهلاك.[2]

[1] _ طلال منصف عباس بن خديجة، ممارسات التقادم المبرمج وأثارها الاقتصادية والبيئية، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، مجلد رقم 05، العدد رقم02، المركز الجامعي عبد الحفيظ، ميلة، ديسمبر 2019، ص 247.

[2] _ Joachim FuchsK , L’obsolescence programmée et ses impacts économiques , environnementaux et sociaux, Bachelor réalisé en vue de l’obtention du Bachelor HES.

كما نشرت الوكالة الفرنسية لإدارة البيئة والطاقة تقريرا في عام 2011 بعنوان "دراسة العمر الافتراضي للمعدات الكهربائية والالكترونية"، في هذا التقرير تطرقت لتعريف التحايل الذكي كالتالي، "هو الحيلة التي من خلالها يمكن للسلعة أن تقل مدتها المعيارية عن العمر الافتراضي المروج له ، وبالتالي تحد من مدة استخدامها لأسباب تتعلق بالنموذج الاقتصادي".[1]

ويمكن تعريفه على أنه جميع التقنيات التي تهدف إلى الحد من عمر الأشياء طواعية من أجل زيادة معدل استبدالها بشكل مصطنع عن طريق وسائل الإعلام، وهذا المصطلح يشعل العديد من المناقشات بين المستهلكين وجمعيات حماية البيئة، والسياسيين والشركات، ويحتج من يفتعلون هذه الممارسات على محاكمة نيتهم التي لا تضر بالمستهلك، والواقع يؤكد ندرة الحالات الموثقة لمثل هذه الممارسات.[2]

ويعتبر أيضا التحايل الذكي برمجة للعمر الإنتاجي للمنتج ، بحيث يصبح المنتج عديم الفائدة في فترة زمنية محددة مسبقًا. يمكن أيضًا تقييدها بعدد الاستخدامات، على سبيل المثال، الطابعة التي تتوقف عن العمل بعد طباعة عشرة آلاف نسخة.[3]

بالإضافة إلى المشرع الفرنسي والذي عرفه من خلال المادة 99 من القانون المتعلق بالتحويل الطاقوي من أجل النمو الأخضر والقسم 02 من قانون الاستهلاك مستعملا مصطلح التقادم المخطط على أنه :"مجموع التقنيات يستعملها أي مصنع أو

Filière: Economie d'entreprise, Haute École de Gestion de Genève (HEG-GE), Genève, août 2012.P .2 .

[1]_ Mathilde Crombrugghe de Looringhe, « lutter Contre L'obsolescence programmée en incitant le consommateur a réfléchir sur le long terme », Mémoire Recherche Master en Ingénieur de Gestion, Université de Louvain, 2014-2015 p. 05.

[2]_ Thomas Lombes , Bastien Poubeau , Obsolescence Programme Mythe ou Réalité ,Ecole D'ingénieur de Paris France Mines Paris Tech , 2014. P 06.

[3] _ مقال منشور على الموقع الالكتروني:www.economyinarabic.com تم الاطلاع بتاريخ 2023/05/08 على الساعة :23:00

منتج بطريقة طواعية ، بهدف إنقاص مدة استعمل منتج ما، وهذا بغرض رفع نسبى استبداله".[1]

من خلال كل التعاريف السابقة يتبين لنا أنه من الصعب للغاية تحديد مفهوم دقيق لهذا المصطلح، لأنه واسع جدا ويعتمد على عوامل كثير ، حيث اهتم العديد من المؤلفين بالموضوع ولم يتمكنوا من الاتفاق على تعريف مشترك، ومع ذلك فمن الضروري جدا استخلاص تعريف شامل من خلال ما سبق عرضه من أجل الإلمام الجيد بموضوعنا [2]، حيث يمكننا القول: أن التحايل الذكي هو استخدام المؤسسات للإبداع والذكاء في التلاعب بالأنظمة والقوانين والإجراءات بطرق غير مشروعة أو غير أخلاقية بهدف تحقيق مصالحها بطرق غير مشروعة أو غير قانونية وزيادة أرباحها عن طريق دفع المستهلك الى اقتناء منتجاتها الجديدة في كل مرة.

الفرع الثاني

نشأة وتطور التحايل الذكي

تعود أصول مصطلح التحايل الذكي إلى بداية القرن العشرين، حيث كانت الولايات المتحدة الأمريكية تعاني من أزمة اقتصادية كبيرة، حيث انخفض فيها الإنتاج

[1]_ Article 99 :Après la section 2 du chapitre III du titre Ier du livre II du code de la consommation, est insérée une section 2 bis ainsi rédigée : « Section 2 bis « Obsolescence programmée « Art. L. 213-4-1.-I.-L'obsolescence programmée se définit par l'ensemble des techniques par lesquelles un metteur sur le marché vise à réduire délibérément la durée de vie d'un produit pour en augmenter le taux de remplacement. « II.-L'obsolescence programmée est punie d'une peine de deux ans d'emprisonnement et de 300 000 € d'amende. « III.-Le montant de l'amende peut être porté, de manière proportionnée aux avantages tirés du manquement , à 5 % du chiffre d'affaires moyen annuel ، calculé sur les trois derniers chiffres d'affaires annuels connus à la date des faits. » LOI n° 2015-992 du 17 août 2015 relative à la transition énergétique pour la croissance verte

[2]_ Raphaël Devooght , L’obsolescence programmée et les produits anthropomorphisés, Mémoire de Master en sciences de gestion, Université de Louvain, school of management, France, 2017-2018 p4.

مما تسبب في بطالة جماعية الأمر الذي دفع الشركات المصنعة إلى إتباع هذه الإستراتيجية.

ووفقا "لتيري ليبرت" ظهر أول مفهوم للتحايل الذكي في عام 1899 في الولايات المتحدة في كتاب بعنوان "نظرية الطبقة الترفيهية بقلم "ثورستين فيبلينس "حيث أشار فيه إلى مبدأ أساسي وهو "سيكون المنتج الذي تم إنشاؤه أفضل، والإسراع في تلف المنتج يفسح المجال لإصداره التالي والذي سيكون أفضل." حيث تزامن هذا مع حلول الركود الاقتصادي خلال تلك السنوات، جراء انهيار" وول ستريت" وهبوط أمريكا وكحل لهذه الأزمة تم إتباع هذه الإستراتيجية .[1]

وقد ظهر أول مثال ملموس حول التحايل الذكي في عام 1924، حيث أنشأت الشركات المصنعة الرئيسية للمصابيح واحدة من أولى الكارتيلات الصناعية في جنيف، تهدف هذه الرابطة السرية والمعروفة باسم "فوبيس" إلى الحد من عمر المصابيح الكهربائية بحيث يضطر المستهلكون إلى زيادة وتيرة الشراء، ونتيجة للقرارات التي اتخذها "الكارتل" انخفض متوسط عمر المصابيح من 2500 ساعة إلى ما يقارب 1000 ساعة من أجل تشجيع الشركات على تطبيق التعليمات، فان الشركات التي لم تحترم العمر المحدد من خلال اجتماعات "الكارتل" أصبحت تفرض عليها غرامات مالية.[2]

وقد تم تطبيق هذا النوع من الممارسات في ذلك الوقت بسبب وفرة الموارد الطبيعية ولم تكن مفاهيم البيئة والتنمية المستدامة ذات صلة بهذه الممارسات على الإطلاق، ولم يكن هذا جزءا من المشكلات التي تم أخذها في الاعتبار عند تطوير منتج جديد وعند تطوير حملته التسويقية، حتى أن رجال الأعمال الأمريكيين الأقوياء

[1] _ Mathilde Crombrugghe de Looringhe, op cit.p6.

[2] _ Joachim Fuchs, op cit.p 4.

الناشطين في الثلاثينات أرادوا جعل التحايل الذكي إلزاميا من خلال إنشاء وكالة حكومية لرعاية استرداد البضائع التي كان من الممكن أن تجاوز تاريخ انتهاء صلاحيتها، ولكن لم يكن من الممكن وضع هذه الفكرة موضع التنفيذ حتى ولو جمعت العديد من المؤيدين الذين اقتنعوا بأنها تدور حول الحل المعجزة لكل تلك المشاكل.[1]

وفي سنة 1932 استخدم رجل الأعمال الأمريكي "برنارد لندن" مصطلح "التقادم المخطط لأول مرة، في كتابه" الازدهار الجديد "، لإنهاء الكساد الكبير، و وفقا لأطروحته فان التقادم المخطط للأشياء ضرورة لا بد منها للحفاظ على الحياة الاقتصادية في بلاده التي تمر بأزمة اقتصادية عويصة، ووفقا له فان التوظيف الذي يمكن أن تخلقه هذه الممارسة يساهم في الرفاهية الاجتماعية.[2]

وقد نادى هذا الأخير بتدخل الحكومة بتحديد عمر المنتج وإعلام المستهلك بذلك مسبقا، وعند حلول تلك المدة يكون المستهلك مجبرا على رد المنتج الى المصالح المختصة من أجل تحطيمه لأنه يعد ميتا من الناحية القانونية ، وذلك تحت طائلة العقوبة، وبهذه الطريقة يتم تجديد المنتجات بصفة دورية وبالتالي تحريك الاقتصاد.[3]

وفي أوائل الخمسينات من القرن الماضي أصبح التقادم المبرمج أكثر تطورا، حيث بدأ المصممون والمصنعون في مراجعة الطريقة التي يصممون بها المنتجات من أجل جعلها أكثر جاذبية وأساسية بالنسبة للمستهلكين، وخير مثال على ذلك هو النموذج السنوي الذي قدمته "جنرال موتورز" لمواجهة منافسة فورد ، حيث قرر "ألفريد سلون" رئيس "جنرال موتورز" إطلاق طراز جديد من شيفروليه كل عام في تكوينات مختلفة،

[1] _ Mathilde Crombrugghe de Looringhe, op cit.p2.

[2] _ Charlotte AUZANEAU, « La pratique de l'obsolescence programmée quelle protection du consommateur », master 2 contentieuse, université Nancy 2, 2019-2020.P 5.

[3] _Bernard London , Ending The Depression Through Planned Obsolescent,1932 .p 2.

وبالتالي جدد المستهلكون مشترياتهم بكل أكثر انتظاما من أجل الحصول دائما على أحد أحدث الموديلات المتوفرة في السوق.

وبفضل هذا التغيير بدأ المستهلك الأمريكي في تغيير السيارات تقريبا كل ثلاث سنوات، ثم تم تطبيق هذه الممارسة على جميع السلع الاستهلاكية آنذاك.[1]

تم تبني العبارة بسرعة من قبل الآخرين، حيث بحلول أواخر الخمسينيات من القرن الماضي، أصبح التقادم المخطط له مصطلحًا شائع الاستخدام للمنتجات المصممة لتنكسر بسهولة أو للخروج بسرعة من الموضة، تم الاعتراف بهذا المفهوم على نطاق واسع لدرجة أن شركة فولكس فاجن سخرت منه في عام 1959 في حملة إعلانية، حيث عرضت الإعلانات «نحن لا نؤمن بالتقادم المخطط له» و «نحن لا نغير السيارة من أجل التغيير.»، في عام 1960 نشر الناقد الثقافي فانس باكارد منتجو النفايات، الذي روج له باعتباره عرضًا لـ «المحاولة المنهجية للأعمال لجعلنا أفرادًا مسرفين ومثقلين بالديون ومستاءين دائمًا» قسم باكارد التقادم المخطط له إلى فئتين فرعيتين:

تقادم الرغبة.

تقادم الوظيفة.

حيث ركز على مصطلح "تقادم الرغبة"، و المعروف أيضًا باسم "التقادم النفسي" والذي يشير إلى محاولات المسوقين لإفساد المنتج في ذهن المالك، و نقل باكارد عن المصمم الصناعي جورج نيلسون الذي كتب: "التصميم... هو محاولة في تقديم مساهمة في

[1] _Mathilde Crombrugghe de Looringhe, op cit.p3

إحداث تغيير، وإن لم نقدم مساهمة أو لم نستطع، فإن العملية الوحيدة المتاحة لإعطاء وهم التغيير هو "الطراز!"[1]

وبقي التحايل الذكي يستمر في التطور على مر التاريخ وبقيت أساليب المصنعين تتطور كل سنة بحيث أصبح اليوم تحايلا نفسيا أكثر من كونه ماديا، بحيث لم تعد المنتجات التي تعرضت للتلف المتعمد هي السبب فحسب، بل أصبحت الحملات التسويقية والاتصالية هي التي تجعل المنتجات قديمة في نظر المستهلك، والهدف منها في الواقع هو جعل المستهلك يعتقد أن المنتج قد عفا عليه الزمن، وأنه لم يعد اليوم يتناسب مع متطلبات الحياة .

وللقيام بذلك تقدم الشركات منتجات للبيع بينما تكون تكنولوجيا الجيل الثاني من نفس المنتج جاهزة بالفعل، وبدلا من عرض وبيع المنتج الحديث، تقوم الشركة ببيع المنتج الأول وبعد ذلك ببضعة أشهر ، تعرض نفس المنتج مع بعض الوظائف الإضافية، ونتيجة لهذا فان المستهلكين اللذين يرغبون في امتلاك أحدث التقنيات دائما سوف يكررون الشراء من جديد، [2]وأبسط مثال على ذلك هو فضيحة شركة "ابل" الأمريكية بعد الشكاوى المتكررة بسبب تعمدها إبطاء هواتف أيفون قديمة الطراز.

وفي هذا الصدد أشار الاقتصادي "سيرج لاتوش" إلى أن الاقتصاد اليوم أصبح يستجيب بصيغة بسيطة تتمثل في :

التحايل الذكي +الإعلان + الائتمان = النمو الاقتصادي.

[1] _ مقال منشور على الموقع الالكتروني:https://ar.wikipedia.org تم الاطلاع بتاريخ 2023/05/09على الساعة 20:48.

[2] _Joachim Fuch , op cit .p 5 .

حيث أنه أصبح يتم تنظيم النظام بأكمله بطريقة تزيد من استهلاك السلع والخدمات بشكل مطرد، من أجل تسريع الوصول إلى السلع الاستهلاكية الجديدة .[1]

المطلب الثاني

الأشكال المختلفة للتحايل الذكي

بالرغم من أن تعريفات التحايل الذكي تختلف من مرجع إلى أخر ، إلا أن الجميع يتفق على أن التحايل الذكي، أو ما يعرف بالتقادم المخطط له ، كإستراتيجية يقوم أساسا على تقصير عمر المنتج قبل طرحه في السوق، من خلال تصميمه بحيث يتدهور بسرعة. وذلك بهدف تشجيع الاستهلاك وبالتالي تحقيق المزيد من الأرباح وذلك بمختلف الطرق والأساليب ، وهذا ما يدفعنا الى محاولة التعرف على أهم أنواع التحايل الذكي ، والمتمثلة أساسا في التقادم التكنولوجي أو الفني، تقادم البرامج، والتقادم الجمالي أو النفسي .

الفرع الأول

التقادم التكنولوجي

الشكل الأول الذي يمكن تسليط الضوء عليه هو ما يعرف بالتقادم التقني أو الهيكلي ، وهذا الشكل هو الأكثر شهرة ، وأول ما نفكر فيه عادة عندما نتحدث عن التحايل الذكي .[2]

[1] _ Joachim Fuchs, op cit. p 3.

[2] _ Charlotte AUZANEAU, OP.CIT P 16.

يحدث التقادم التكنولوجي عندما يحل منتج جديد محل القديم، ويصبح من المفضل استخدام التقنية الجديدة بدلا من القديمة، من الأمثلة التاريخية على ذلك إحلال الوسائط المتعددة عالية الجودة مثل دي في دي محل شريط الفيديو المسجل، والهاتف الناقل للصوت محل ترميز إشارات التلغراف الالكترونية.

على نطاق أضيق، فان هنالك منتجات معينة تقادمت بسبب إحلال إصدار أحدث من نفس المنتج. كما حدث مع العديد من المنتجات في صناعة الحواسيب ، مثل وحدات المعالجة المركزية في كثير من الأحيان تصبح قديمة بسبب إنتاج وحدات معالجة مركزية أحدث وأسرع ونلاحظ ذلك أيضا في التقادم السريع في الهواتف النقالة كل يوم تظهر أنواع جديدة متطورة وتختفي أخرى كانت كذلك عند ظهورها.[1]

ففي هذا النوع من التحايل الذي تفرضه مختلف الشركات المصنعة على المستهلك، في الواقع تكون قد توقعت مسبقا انهيار الجهاز الذي تم شراؤه بسبب العمر المحدود لأحد مكوناته الأساسية ، وغير القابلة للإزالة ، حيث يؤدي الخلل الوظيفي لجزء ما إلى عطل كامل في الجهاز.

ويتم تصميم المنتج بشكل متعمد بحيث يتعطل، ومن الواضح أن متوسط أدائه وهشاشته هما نتيجة إرادة تجارية.حيث يوضح البروفيسور سيرج لاتوش أنه : "في هذه الحالة تم تصميم المنتج منذ البداية من قبل الشركة المصنعة ليكون عمره الافتراضي محدودا، وذلك بفضل الإدخال المنتظم لجهاز مخصص لذلك "، يعتبر هذا الشكل خطيرا خاصة وأنه يؤثر على معظم الأجهزة اليومية"الهواتف المحمولة والطابعات وأفران الميكروويف والسيارات وما إلى ذلك" .

[1] _ لدكتور سامي رمضان ، التقادم التكنولوجي وخطورته على صحة الإنسان والبيئة، مجلة الأسرة الجمركية ، عدد479 ، 11 مايو .2019

وفقا لتقرير وكالة البيئة وإدارة الطاقة الفرنسية فانه يتم إصلاح أقل من 44% من المنتجات فقط ، وهذا ما يفسر حقيقة أن المستهلكين يفضلون في كثير من الأحيان شراء المنتج الجديد ، لأن إصلاح القديم غالبا ما يكون معقدا للغاية، وغالبا ما تكون تكلفته أكثر من تكلفة إعادة شراء المنتج الذي أصبح أكثر حداثة.

إضافة إلى مشكلة عدم توفر قطع الغيار في السوق، أو وجود ملاحظة على الجهاز تشير إلى عدم إمكانية الإصلاح.

[1]وفي هذا الصدد نص المشرع الفرنسي في قانون حماية المستهلك الفرنسي في المادة 441 فقرة 3 على :"يحظر أي أسلوب بما في ذلك البرامج، يهدف المسوق بواسطته إلى جعل إصلاح أو تجديد جهاز خارج دوائره المعتمدة أمرا مستحيلا." [2]

الفرع الثاني

تقادم البرامج أو عدم توافقها

مثال أخر عن التحايل وهو تقادم البرامج، ويحصل عندما يؤدي إصدار جديد من البرنامج أو التطبيق إلى جعل الإصدار القديم غير صالح للاستعمال. كما يحدث أيضًا عندما تصبح تنسيقات الإصدار القديم والجديد من نفس البرنامج أو التطبيق غير متوافقة بطريقة سريعة.[3]

[1]_ Charlotte AUZANWEA, Op.Cit, p16_17.

[2]_ Loi n° 2014-344 du 17 mars 2014 relative à la protection des consommateurs (dite « loi Hamon »), publiée au Journal officiel du 18 mars 2014.

[3] _ مقال بعنوان التقادم المخطط منشور بتاريخ 2023/02/09 على موقع www.wikipedia.org متصفح بتاريخ 2023/03/16 على الساعة 23:57

وهذا التقادم لا يهاجم السلع المادية وإنما البرامج، والتي تعتبر خاصية غير ملموسة تؤدي وضيفة معينة وتضعف بسبب نقص التحديثات، قد تكون هذه مشكلة، لأن بعض الأجهزة، على الرغم من كونها مجهزة بأجهزة مناسبة، قد لا تكون قادرة على دعم التحديث الجديد بدون تعديلات مثل البرامج الثابتة المخصصة.[1]

وتقوم شركات البرمجيات أحيانًا بإسقاط دعم التقنيات القديمة عمدًا كمحاولة محسوبة لإجبار المستخدمين على شراء منتجات جديدة لتحل محل تلك التي عفا عليها الزمن.

هذا دليل على أن معظم البرامج الاحتكارية في نهاية المطاف ستصل إلى نقطة نهاية العمر – عادةً لأن تكلفة الدعم تتجاوز الإيرادات الناتجة عن دعم الإصدار القديم – حيث يتوقف المورد عن التحديثات والدعم ، نظرًا لأن البرامج المجانية والبرامج مفتوحة المصدر يمكن دائمًا تحديثها وصيانتها من قبل شخص آخر، فإن المستخدم ليس تحت رحمة البائع الوحيد.

ويطلق البرنامج الذي تم التخلي عنه من قبل الشركة المصنعة فيما يتعلق بالدعم في بعض الأحيان برمجيات مهجورة.[2]

وهنا يجب الإشارة إلى أنه يجب التمييز بين شكلين من البرمجيات : الاحتكارية والحرة، حيث أن البرمجيات الاحتكارية لها شفرة مصدر(رمز يسمح بتنفيذ المهمة) تنتمي

[1]_ L’obsolescence Programmée ; c’est quoi ? article disponible sur le site : www.mtaterre.fr ، consulté le 17/03/2023 à 00 :09.

[2] _ مقال بعنوان التقادم المخطط ، المرجع السابق .

ممتلكاتها إلى شركة معينة، [1]وفي معظم الأوقات لا يتم الإعلان عن هذا الرمز، ويكون ترخيص استخدام البرنامج مقيدا.

على سبيل المثال لا يمكنك استخدام نظام تشغيل "أي أوس" إلا على الأجهزة التي تحمل علامة "أبل" التجارية.

فيما يتعلق بسياسة تحديث البرامج فهي تنتمي بالكامل إلى الشركات الإبداعية ، وبالتالي قد يتم تحميل تكلفة ترقية الإصدار على المستهلك أو حتى يتم الإعلان عن استحالة ذلك على حاملي الأجهزة القديمة جدا.

وعلى خلاف ذلك فالبرمجيات الحرة تكون فيها شفرة المصدر عامة ، حيث يمكن لكل مستخدم الوصول إلى تحديث البرنامج دون المرور بمعاملات تجارية.

وتعد تحديثات البرامج المجانية أكثر مرونة من تحديثات البرامج الاحتكارية نضرا لأنه ليس من الضروري امتلاك علامة تجارية معينة للقيام بها.

وفي المتوسط يتم استخدام البرامج، سواء كانت مجانية أو احتكارية لمدة تتراوح ما بين سنتين إلى خمس سنوات قبل أن يتم استبدالها بإصدار أكثر حداثة، وهذا العمر القصير هو ما يثير العديد من التساؤلات .

تتيح العديد من الممارسات إمكانية برمجة عمر البرنامج، حيث يقوم المصنعون في البداية بتقديم أخر تحديثات نظام التشغيل فقط للمستخدمين الذين يملكون أحدث إصدار، مما يجبر باقي المستخدمين على تغيير أجهزتهم مع الاستعمال .[2]

[1]_ Charlotte AUZANWEAU, Op.p22.

[2]_ Charlotte AUZANWEAU, Op. cit .p 22_23

ومن أبرز الأمثلة على هذا نجد :

أولا : شركة" سامسونج "

حيث أدى تثبيت إصدار جديد من نظام التشغيل" أندرو يد" إلى إبطاء بعض هواتف ""سامسونج" الذكية التي لم يتغير أداؤها، وألقت هيئة المنافسة الايطالية باللوم على الشركة المصنعة لتأييد المستهلك، وحكمت على الشركة بغرامة قدرها 5 ميلون يورو بسبب ممارساتها غير القانونية.[1]

ثانيا : شركة "أبل "

في نفس السنة 2017 أدى تثبيت إصدار جديد من نظام التشغيل" 105" إلى تعطيل تشغيل بعض أجهزة "أيفون"، حيث اشتكى العديد من مستخدمي "أيفون" من أن أجهزتهم تباطأت بعد التحديث، واعترفت شركة "أبل" بعد ذلك بأنها تغير أداء بعض الأجهزة القديمة التي تحتوي على بطاريات قديمة طواعية لتجنب الإغلاق المفاجئ لهذه الأجهزة، وفي مارس 2020 وافقت"أبل" على دفع ما بين 310 و500 مليون دولار مقابل الدعوى الجماعية التي رفعها أصحاب الأجهزة بالولايات المتحدة الأمريكية.[2]

الفرع الثالث

التقادم الجمالي أو النفسي

النوع الثالث من أنواع التحايل التي يمكننا التطرق لها هو التحايل النفسي أو الجمالي، ويختلف هذا النوع عن الأنواع الأخرى من حيث أنه لا ينطوي على التلاعب

[1]_ Rapport CGDD n 013416-01, CGE N 2020/11 CGE/SG , établi par Mario Castellazzi et autres .en.février 2021 p.13.
[2]_ Rapport CGDD n 013416-01, CGE N 2020/11 CGE/SG. OP Cit .P13.

بجودة المنتجات من جانب الشركات المصنعة، وإنما يعتمد هذا النوع على الحملات الإعلانية والتسويق الذي تنظمه الشركات المصنعة بهدف التأثير على المستهلك.

وفي هذا الصدد كان المصمم الصناعي الأمريكي للقرن العشرين "بروك ستيفنز" يقول : "أنه من الضروري غرس رغبة لدى المستهلك في امتلاك شيء أحدث قليلا وأفضل قليلا، في وقت أقرب من اللازم " .

وهذا يعني مسألة غرس فكرة أن المنتج أصبح قديما لا يتماشى مع الموضة، وأنه يجب استبداله.[1]

والشركات المصنعة تتصرف وفقا لنفسية المستهلك، وهذا يعتمد في الواقع عليها إلى حد كبير (التقييم الذاتي) ، أي أن المستخدم سيجد المنتج قديما وسيرغب في تغييره ليتوافق مع الحالة المطلوبة، وسيشتري منتجا أكثر حداثة حتى ولو كان السابق لا يزال في حالة جيدة.

وفقا لسيرج لاتوش فان : "السبب في التقادم النفسي ليس التلف التقني أو إدخال ابتكار حقيقي، ولكن عن طريق الإقناع السري، أي الإعلان والأزياء» ".[2]

اليوم يتم استثمار مبالغ كبيرة في هذا المجال (مجال التسويق) من قبل الشركات المصنعة، من أجل خلق احتياجات لم يفكر بها المستهلكون حتى، لذلك تم تحسين

[1] _ Marie Malice, l'Obsolescence programmer en matière alimentaire, au regard des pratiques de Monsanto et autres entreprises agro-alimentaire ; les modification législatives a envisager pour enrayer la politique de ces multinationales. Université de Loraine ; faculté de doit et criminologie année 2016-2017.p 11_12.

[2] _ Raphaël Devooght،op. cit p7_8.

الإعلان، ولاسيما الإعلان المستهدف على مر السنين، فهي تستند إلى مفاهيم نفسية و تحيزات معرفية، واستخدامها يهدف إلى التلاعب بالمستهلك نحو شراء سلعة معينة.[1]

فالتقادم النفسي حسب" فانس باكارد" يتأثر بعرض المنتج في الواقع، لأن الموضة مهمة للغاية، فان حقيقة صنع منتج حديث الطراز من الممكن أن تشجع المستهلكين على شرائه حتى لو كان السابق لا يزال في حالة جيدة بالنسبة لعالم الموضة".

وتهدف أقسام التسويق اليوم إلى خفض مستوى عتبة إصلاح وتعديل المنتجات القديمة بما يتماشى والموضة الحديثة إلى أدنى مستوى ممكن لتشجيع السكان على الاستهلاك أكثر من أي وقت مضى.

ومن بين الأمثلة الأكثر وضوحا في هذا الصدد هو صناعة الأزياء، ففي الواقع تحاول صناعة الأزياء عموما التأثير على طلب المستهلك من خلال تطوير أنماط جديدة بدلا من ابتكار منتج مستدام، وهذا هو السبب في الظهور السريع للنماذج الجديدة باستمرار بهدف التخلي عن الموضات القديمة .[2]

[1] _ Alexis Robert-Lacroix, DÉTERMINATION DES MESURES À METTRE EN PLACE POUR LUTTER CONTRE L'OBSOLESCENCE PROGRAMMÉE DANS L'INDUSTRIE DES TECHNOLOGIES DE L'INFORMATION ET DES COMMUNICATIONS AU QUÉBEC, Mémoire de Master en GESTION DE L'ENVIRONNEMENT , UNIVERSITÉ DE SHERBROOKE, France 2021 p13.

[2] _Mathide De Crombrugghe De Looringhe. op.cit .p09.

المبحث الثاني

وجود التحايل الذكي و الآثار المترتبة عنه

باعتبار أن فكرة التحايل الذكي تعد جديدة نوعا ما، فلا نتوقع الترحيب بها من قبل الجميع، خاصة وأن فئة قليلة هي من تعي حقيقة هذه الظاهرة وأثارها على المدى البعيد، وهذا ما سنحاول توضيحه من خلال هذا المبحث من خلال عرض مختلف النظريات المؤيدة والرافضة لفكرة التحايل الذكي في المطلب الأول ، ثم عرض أهم الآثار الناتجة عن ممارسات هذه الظاهرة.

المطلب الأول

التحايل الذكي بين الوجود والإنكار

إن ظهور إستراتيجية التحايل الذكي مؤخرا أحدث اختلافات كبيرة حولها، لأنها تعمل على تقليل جودة المنتجات مع مرور الوقت فتدفع المستخدم إلى شراء منتجات جديدة بشكل دوري، وبالتالي تزيد نسبة المبيعات التي تكمن أهميتها في نشاط الاقتصاد والتجارة مما أدى إلى اختلاف للآراء حولها فمنها ما يؤكد وجود فكرة التحايل الذكي و نتائجها و منها من ينكر ذلك، وعلى هذا الأساس قسمنا المطلب إلى فرعين خصصنا أحدها للرأي المؤيد لوجود الفكرة ، والأخر للرأي الرافض لوجودها.

الفرع الأول

نظرية وجود فكرة التحايل الذكي

يعتبر الوسيط العقاري" بيمنارد لندن" أول من وضع نظرية لمفهوم التحايل الذكي، وذلك في كتابه "الازدهار الجديد" والذي نشر في عام 1932، حيث تحدث في الفصل

المعنون ب" إنهاء الكساد " عن هذه النظرية والتي كان يراها بمثابة حل قانوني وإلزامي كان القصد منه في سياق الثلاثينيات هو إنعاش الاقتصاد الذي تأثر بشكل خطير بالكساد العظيم، ووفقا لنظريته الخاصة فان الدولة ستحدد المدة التي يتم بعدها وضع حد لعمر المنتجات، لأنه سيكون مفيدا للجميع، فسيكون للمستهلكين منتجات جديدة بشكل منتظم للغاية، ويكون للشركات أرباح وبالتالي توظيف عدد كبير من العمال من خلال إنشاء وكالات لجمع وتدمير المنتجات التي تعتبر ميتة قانونيا، وبهذا ستشهد الحكومات نموا سريعا مرة أخرى.[1]

كما أن التاريخ يثبت وجود التحايل الذكي وذلك من خلال تطبيق "كارتل فوبيس" والذي يعتبر أحد أوائل التطبيقات واسعة النطاق للتقادم المخطط، من خلال حادثة المصابيح والتي ذكرناها سابقا حيث كان عمر المصابيح المتوهجة حوالي 2500 ساعة، فأصبح بفعل تخطيط هذا الكارتل 1000 ساعة تقريبا، وبعد مرور بضع سنوات وصل الكارتل إلى هدفه حيث نجح في تقليل العمر الافتراضي للمصابيح، واستفاد من رفع الأسعار وتحقيق أرباح طائلة.[2]

بالإضافة إلى المشرع الفرنسي والذي اعترف صراحة بوجود التحايل لذكي وذلك بموجب القانون رقم 992_2015 المؤرخ في 17 أوت 2015 والمتعلق بتحول الطاقة من أجل النمو الأخضر، حيث نص في مادته "99" على أن" التقادم المخطط مجموعة

[1]_ Lydie Tollemer, l'obsolescence programmee, mémoire dr master en consommation et concurrence, UNIVERSITE MONTPELLIER 1, Centre du droit de la consommation et du marché, UMR 5815 CNRS Dynamiques du Droit, France,2011-2012, P25.

[2] _Lydie Tollemer, op.cit p28.

التقنيات التي يهدف من خلالها المنتج في السوق إلى التقليل المتعمد من عمر المنتج، من اجل زيادة معدل استبداله."[1]

تشير العديد من الدراسات إلى وجود حالات التقادم المخطط في بعض الأجهزة الإلكترونية، مثل وكالة "أدوم" التي أثارت حالة الطابعات التي زودت بشريحة توقف الجهاز عند الوصول إلى عدد معين من الطباعات، بالإضافة إلى بعض البطاريات الغير قابلة للتغيير.

كما تشير دراسة صادرة عن الوكالة الوطنية للاستهلاك في فرنسا إلى أن تسعة من كل عشرة فرنسيين يرون التحايل الذكي حقيقة، وأظهرت دراسة مشتركة بين "جيفام" و "أدوم" عام 2012 أن 682 فرداً من المستجيبين يرون أن الأجهزة الإلكترونية الحالية أقل صلابة من تلك التي كان يستخدمها آباؤهم قديما.[2]

والواقع الذي نعيشه يؤكد وجود هذه الفكرة وذلك من خلال الشكاوى العديدة المقدمة من المستهلكين لمنظمة "هوب" الفرنسية من قبل المستهلكين ضد العديد من الشركات المصنعة ومن أبرز الأمثلة على ذلك نجد شركة "أبل" المتهمة بإضعاف بطاريات هواتف أيفون بعد إطلاق إصدار جديد من أجهزة أيفون، وكذلك إضعاف هذه الأجهزة عن طريق إطلاق تحديثات جديدة للبرامج، ودون إعلام المستهلك بذلك. بالإضافة إلى شركة "ايبسون" الفرنسية والغنية عن التعريف والتي تم اتهامها في ما يخص

[1] _ Article 99_LOI n° 2015-992 du 17 août 2015 relative à la transition énergétique pour la croissance verte.

[2] _ Claudia Déméné Etude ;exploratoire de la phase d'usage des produits électroniques en vue de minimiser les impacts environnementaux : le cas du téléviseur ;Thèse présentée à la Faculté des études supérieures en vue de l'obtention du grade de *Philosophiæ Doctor* (Ph.D) en Aménagement ;université de Monreale avril ، 2014.p 101.

قضية الطابعات، بأنها تهدف إلى تقصير عمر منتجاتها عمدا عن طريق حجب الطابعة بحجة أن الخراطيش فارغة في حين أنه لا يزال فيها بعض الحبر المتبقي.[1]

كل هذا والعديد من الأمثلة اللامتناهية والتي تتزايد كل يوم حول حقيقة وجود هذه الظاهرة في الواقع، والتي أصبحت ضرورة لا بد منها لتحريك عجلة التنمية الاقتصادية.

الفرع الثاني

نظرية إنكار فكرة التحايل الذكي

كما هو الحال بالنسبة لجميع النظريات والأفكار، فان فكرة وجود التحايل الذكي لها منتقدوها من الأشخاص اللذين يرفضون وجود هذه الفكرة، وتطبيقها من قبل الشركات.

ووفقا لأصحاب هذا الاتجاه فان الشركات لا تهتم أصلا بجعل السلع أكثر هشاشة من أجل تحقيق زيادة في المبيعات بمفهوم التحايل الذكي، لأن إرادة المستهلك هي من تدفعه للقيام بذلك تلقائيا، بحث أنه لا ينتظر توقف عمل الشيء لتغييره وإنما إلى رغبة داخلية له في التغيير المستمر، وهذا ما توصلت إليه المؤرخة "جيفام فرانس" من خلال دراسة بعنوان "تجمع العلامات الخاصة بالمنزل" والتي أكدت أن مدة حياة بعض الأجهزة المنزلية في سنة 2010 تقريبا هي نفسها المسجلة في سنة 1977، وقدمت أمثلة عن بعض الثلاجات التي لم ينقص عمرها خلال كل هذه المدة إلا ب 10 أشهر فقط.[2]

[1] _مقال منشور على موقع : https://connect.science-et-vie.com تم الاطلاع بتاريخ 2023/05/10 على الساعة 20:00.

[2] _ Charlotte Auzanneau, Op.Cit, P 29.

كما كتب "ألكسندر ديلايجيو" _والذي يعتبر من أكثر الأشخاص المنكرين لفكرة التحايل الذكي_ ، مقالا على مدونته في 8 مارس 2011 بشأن التحايل الذكي، ينفي من خلاله استعمال الشركات لممارسات التحايل الذكي، ومؤكدا بأنها لا تستفيد من أي فائدة أو ربح، وأنه إذا كانت المنتجات التي يشتريها المستهلكون تنهار بشكل أسرع فذلك بسبب وجود قيود مرتبطة بالإنتاج ، مثل تكاليف الإنتاج والتي يجب خفضها من أجل التمكن من بيع البضائع بسعر أقل، وهو ما يلفت انتباه المستهلك بكثرة ، كما أن المستوى التكنولوجي العالي جدا قد يكون في غالب الأحيان سببا في هشاشة الأجهزة وأبسط مثال على ذلك هو الغسالات، فإذا كانت الغسالة في الوقت الحاضر تدوم اقل من الغسالات القديمة، فذلك لأنها تتكون من العديد من المكونات الالكترونية التي تتيح لها توفير المياه والكهرباء، وكذلك لأنها تتكون من خزانات بلاستيكية ولم تعد من الفولاذ المقاوم للصدمات مما يجعلها اخف وزنا وأرخص في الشراء ، وليس لأن الشركات المصنعة تضعف المكونات، وإنما لكونها تضيف مكونات ليست مفيدة للمستهلك وبكن من دونها تنهار الآلة، وفي هذا الصدد يقول: "ماتت المتانة على مذابح الالكترونيات".[1]

كما يؤكد "ألكسندر ديليقو" بأن التقادم ناتج عن مجرد توجه فكري، وفكرة أن كل شيء كان أحسن سابقا، وأنه لا يتم صناعة أجهزة بنفس الجودة كما كان الحال عليه سابقا، وأن هذه النظرة المثالية للماضي هي التي ساهمت في إظهار مفهوم التحايل الذكي أو ما يعرف بالتقادم المخطط للوجود ، وهذا ما يؤكد بأنه مجرد تصور فكري ليس إلا [2].

[1] _ Lydie Tollemer, op.cit p 32.

[2] _طالبي أنيس، الإطار القانوني للتقادم المخطط، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر في الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد البشير الإبراهيمي، برج بوعريريج، السنة الجامعية 2022/2021، ص 27.

وفي عام 1959 قامت شركة فولكس فاجن بالسخرية من التحايل الذكي في حملة إعلانية لها قام بها " دويل داين بيرنباخ "، حيث عرضت الإعلانات «نحن لا نؤمن بالتقادم المخطط له» و «نحن لا نغير السيارة من أجل التغيير ، وقد أظهر أحد الإعلانات صفحة فارغة تقريبًا مع شعار «لا جدوى من عرض فولكس فاجن 1962، لا تزال كما هي[1].

كما يضيف أنصار هذا الاتجاه بأنه يصعب إصلاح المنتجات التي تم بيعها في القرن الواحد والعشرون حقيقة، ولكن هذا ليس إجبارا للمستهلكين على شراء منتجات جديدة، واستبدالها بمجرد تعطلها، ولكن لأن التفكير في قابلية إصلاح السلعة، والتأكد منه يتطلب أيضا تكلفة، وإضافة إلى ذلك فان الحرفية باهظة الثمن، فالعمل على إصلاحها مكلف أيضا وبالتالي وبمحض الصدفة قد يكون الحصول على جهاز معطل ومصلح مكلفا مثل شراء جهاز جديد تقريبا، وهو ما ل يخدم مصالح المستهلك.

وهذا ما يجعلنا نجزم بأن ظاهرة الموضة هي التي تجعل المستهلكين يتخلصون من سلعهم قبل تلفها، حيث انتهى المطاف بالعديد من أجهزة التلفاز من نوع "سي أر تي " في مدافن النفايات بالرغم من أنها مازالت تعمل، وذلك لأن المستهلكين أرادوا تباع اتجاه الشاشة المسطحة ، وهذا ليس بذنب الشركات.[2]

وفي الأخير يمكن القول بأن الغرض الأساسي من التحايل الذكي هو التنبؤ مسبقا بمدة تلف السلعة ، وهذه تعتبر مسألة برمجة وتخطيط متعمد لحياة المنتج وتلفه،

[1] _ مقال منشور على الموقع الالكتروني:https://ar.wikipedia.org ، تم الاطلاع بتاريخ 2023/05/10 على الساعة 23:19.

[2] _ Lydie Tollemer, op.cit p 33.

وبالتالي فان برمج العمر الافتراضي للمنتج هي المعيار الحاسم والتكويني للتقادم المخطط ، وبدونها يكون مجرد تقادم طبيعي للعديد من المنتجات لا دخل للشركات فيه.

المطلب الثاني

الآثار المترتبة عن ممارسات التحايل الذكي

التقادم المخطط له كممارسة شائعة في العمليات الصناعية وكإستراتيجية له عواقب وخيمة وأثار سلبية على جميع الجوانب، وسنحاول من خلال هذا المطلب توضيح هذه الآثار، وبالتالي شرح سبب استنكاره وخطورته على أهم الجوانب البيئية، والاقتصادية والاجتماعية، وأخيرا على المستهلك.

الفرع الأول

الآثار البيئية

تتمثل المشكلة البيئية للإفراط في الاستهلاك المرتبط مباشرة بالتقادم المبرمج أساسا

في المقام الأول ، في إهدار الموارد الطبيعية للكوكب، حيث يؤدي التحفيز المتسارع للاستهلاك إلى استنفاذ المعادن غير المتجددة وزيادة استخدام الطاقة.

على سبيل المثال ، تشير التقديرات إلى أنه مع تحقيق نمو سنوي بنسبة 2٪ في الإنتاج بحلول عام 2030 ، سيتم استنفاد احتياطيات النحاس والرصاص والنيكل والفضة والقصدير والزنك.

من ناحية أخرى ، يتم ترك ما يقرب من 225 مليون طن متري من النحاس غير مستخدم في مدافن النفايات[1] ، وبالتالي فان إتباع سياسات التقادم المخطط يؤدي حتما إلى زيادة حجم الطلب على المواد الخام اللازمة لمواجهة الزيادة في حجم إنتاج هذه الأجهزة والطلب عليها، وهذا الأمر يؤدي حتما إلى الإضرار بالبيئة وحياة وصحة الإنسان.[2]

إضافة إلى ذلك فان هذه الممارسات تؤدي إلى تزايد حجم أنواع مختلفة من النفايات، لاسيما النفايات الالكترونية، حيث تشير الإحصاءات إلى زيادة حجم السلع الالكترونية التي تم استبدالها من 3.5% في عام2004 إلى 8.3% في عام 2013.

كما بلغت كمية الهواتف الذكية التي يجري التخلص منها يوميا في الولايات المتحدة الأمريكية، وفقا لتقديرات وكالة حماية البيئة الأمريكية إلى 416 ألف جهاز، إذ يؤدي تزايد حجم هذه النفايات إلى الإضرار بالبيئة من خلال المواد الخطرة التي تتكون منها هذه الأجهزة، والتي تصبح أكثر ضررا عند تحللها أو احتراقها، وخاصة عند إعادة تدوير هذه المكونات من خلال القطاع غير الرسمي في البلدان النامية.[3]

ينتهي هذا الأمر بالتسبب في مشاكل تلوث خطيرة بالقمامة ، حيث لا تتم إدارة النفايات بشكل صحيح، إضافة إلى ذلك تلوثت المياه مما أثر على التنوع البيولوجي وأطلقت الحرائق أبخرة ملوثة تسبب أمراض الجهاز النفسي، وتلوث الهواء والتربة مما أدى إلى خلل في التغير المناخي.[4]

---

[1] _مقال بعنوان التقادم المخطط له، من إعداد Eugene Taylor، منشور بتاريخ 2023/03/11 على موقع www.warbletoncouncil.org متصفح بتاريخ 2023/03/19 غلى الساعة 14: 19

[2] _حسام توكل موسى ، الاحتيال الذكي، كيف تؤثر ممارسات التقادم الخطط له على حقوق المستهلك وقواعد المنافسة ، دار البحوث والدراسات القانونية ، مصر، 2009، ص37

[3] _حسام توكل، الاحتيال الذكي ، المرجع نفسه، ص36

[4] _مقال بعنوان التقادم المخطط له، من إعداد Eugene Taylor، المرجع السابق

الفرع الثاني

الآثار الاقتصادية

يشتمل التقادم المخطط من وجهة نظر اقتصادية على القوة الشرائية للمستهلك، أي أنه سياسة اقتصادية لا تتوافق والاستدامة أو الاستمرارية في استغلال المنتج، بمعنى أن المستهلك ينفق مبالغا مضاعفة على أجهزة قصيرة المدى الاستهلاكي.

من هذه الزاوية يظهر أمر الشراء كوزن للاقتصاد ومنطق ربح للمصنعين، ومع ذلك فان القوة الشرائية تشكل عقبة أمام التنمية المستدامة [1]، وتتمثل النتيجة الاقتصادية الرئيسية الناتجة عن ممارسة التحايل الذكي في الاستهلاك المفرط، وخاصة الموجود في الدول الغربية والذي ينتشر تدريجيا إلى الدول النامية .

اليوم يشتري الناس في المدن المصنعة سلعا لا يحتاجونها حقا، ويستخدمونها لفترة قصيرة جدا من الزمن ثم يتخلصون منها بسبب إصدار النموذج الأحدث ، والذي جعلها متقادمة تكنولوجيا .

وتكمن المشكلة الحقيقية في كون الاستهلاك الزائد يشكل اليوم أساسا للنظام الاقتصادي، فهو يعتمد عليه بشدة، وبالتالي فان المستهلك إذا أخذ وعيه بالمشكلة، وغير عاداته الاستهلاكية ، فهذا سينعكس سلبا على استقرار النظام الاقتصادي. وقضية وعي المستهلك تعتبر أمرا نسبيا، وبالتالي فانه من غير الصائب لا يمكن أن نعلق مصير النظام الاقتصادي عليها .[2]

[1] _L'Obsolescence Programmée et ses Conséquences sur l'Environnement ، article disponible sur le site : www.ecobiomania.com , consulté le 19/03/2023 à 20 :26.

[2]_ Joachim Fuchs, Op.Cit, P.8.

إضافة إلى أن التقادم في الأفاق الاقتصادية يسمح بزيادة معدل التوظيف نظرا للحاجة إلى مزيد من العمال لدعم زيادة الإنتاج، وبالتالي فان تراجع الإنتاج يؤدي إلى تسريح عدد كبير من العمال وهذا ما يخلق أزمة اقتصادية واجتماعية حتما.[1]

الفرع الثالث

أثارها على المستهلك

يمكن إجمال هذه الآثار في الانعكاسات التي يخلفها السلوك الاستهلاكي للفرد، وما يؤثر بصفة مباشرة على الدخل الفردي، فالتقادم يولد الحاجة في نفس المستهلك لامتلاك تلك السلعة خاصة إذا كان التقادم من النوع التكنولوجي والنفسي (أي الرغبة في الحصول على سلع أكثر حداثة) ، هنا سوف يقوم المستهلك بزيادة حجم إنفاقه لشراء تلك السلعة، وهذه الزيادة سوف تؤثر على توزيع الدخل بالنسبة له (الادخار والاستهلاك) فالزيادة في حجم الاستهلاك أو الإنفاق سوف تؤدي إلى تقليص حجم الادخار وبالتالي تدهور الوضع المادي للمستهلك.[2]

من ناحية أخرى فان الإنتاج المكثف يتطلب استخدام المواد الخام النادرة والموجودة في البلدان الإفريقية، ومحاولة الحصول عليها باستمرار تؤدي إلى نشوب صراعات بين الدول، أو بين السكان المحليين للاستيلاء على هذه الأراضي الغنية.[3]

وفي هذا الشأن أشار الخبير الاقتصادي "ثورست فيبلين" إلى أهم سمات المجتمع الاستهلاكي وهي أن تصبح القدرة على التخلص من المنتجات القديمة واستبدالها بأخرى

---

[1] _Alexis Robert-Lacroix, op.cit, p13.

[2] _ طلال عباسي ، منصف بن خديجة، ممارسات التقادم المبرمج وأثارها الاقتصادية والبيئية، المرجع السابق، ص 282

[3]_ Raphaël Devooght , op, cit, p 18.

حديثة، من مظاهر الثراء التي يرضى بها المستهلك نفسه مسايرا بذلك نمط المجتمع الذي يعيش فيه، ويخجل من ذلك المستهلكون الذين لا يملكون القدرة على هذا الأمر.وهذا ما يصفه "بالاستهلاك الظاهري" وهو ما يساعد الشركات في زيادة حجم أعمالها وأرباحها من خلال الضغط الخفي الذي تمارسه على المستهلكين .[1]

أخيرا من المهم جدا الإشارة إلى مشكلة الصحة العامة، حيث أن المكبات غير القانونية(القمامة) تسمم سكان المنطقة المحيطة، وهذا ما يخلق صلة مباشرة بين المضاعفات البيئية الناتجة عن النفايات الالكترونية وبين المشاكل الصحية التي يعاني منها السكان.[2]

[1] _ حسام توكل، الاحتيال الذكي، المرجع السابق، ص 35.

[2] _Raphaël Devooght , op, cit, p19.

الفصل الثانـــي

الآليات القانونية للحماية من التحايل الذكي

إن أبرز ما يميز النشاط التجاري في عصرنا الحديث، هو الازدياد المطرد في الإنتاج، وما لحقه من تعقد في الطابع الفني للسلع والخدمات، فضلا عن التطور الكبير في آليات التعاقد، مما نتج عنه إقبال طائفة واسعة على نحو غير متبصر بالسلع والخدمات التي يرغبون في الحصول عليها، إلى جانب عدم درايتهم الكافية بآليات التعاقد أو بالجانب القانوني للشروط التعاقدية، لاسيما التحايل الذكي الذي تم التنظير له في الفصل الأول.

لذلك كان لزاما على المشرع التدخل لحماية المستهلك بموجب قواعد و إجراءات قانونية وقائية و أخرى ردعية، و هو ما يتناوله هذا الفصل بالدراسة من خلال مبحثين يتناول المبحث الأول الآليات التشريعية للحماية من التحايل الذكي المتمثلة في مختلف النصوص التشريعية و التنظيمية التي جاءت لحماية المستهلك من هذه الممارسات ، والمبحث الثاني يتناول بالدراسة الآليات الإجرائية للحماية من التحايل الذكي.

المبحث الأول

الآليات التشريعية لحماية المستهلك من التحايل الذكي

من خلال هذا المبحث و كما سبق ذكره نتناول الآليات التشريعية لحماية المستهلك من التحايل الذكي، و ذلك في مطلبين، حيث يتناول المطلب الأول الآليات التشريعية الأوربية لحماية المستهلك من التحايل الذكي و اخترنا تشريعات الاتحاد الأوربي لحماية المستهلك من التحايل الذكي و التشريع الفرنسي الذي يعتبر الأقرب إلى التشريع الجزائري للاعتبارات التاريخية و الواقعية المعروفة، وفي المطلب الثاني على الصعيد الإقليمي اخترنا التشريع المصري الذي يعتبر من أقدم التشريعات العربية في حماية المستهلك، و على الصعيد الوطني تناولنا التشريع الجزائري.

المطلب الأول

الآليات التشريعية الأوربية لحماية المستهلك من التحايل الذكي

تعتبر التشريعات الأوربية لحماية المستهلك من التحايل الذكي من التشريعات السباقة في مجال حماية المستهلك و على جميع الأصعدة، لذلك تم الاعتماد في هذه الدراسة على تشريع الاتحاد الأوربي.

الفرع الأول

حماية المستهلك من التحايل الذكي في تشريع الاتحاد الأوربي

تهدف تدابير حماية المستهلك الأوروبية إلى حماية الصحة والسلامة وكذلك المصالح الاقتصادية والقانونية للمستهلكين الأوروبيين، أينما كانوا يعيشون ويسافرون

ويتسوقون في أراضي الاتحاد الأوروبي، تغطي أحكام الاتحاد الأوروبي كلا من المعاملات المادية والتجارة الإلكترونية، وتشمل قواعد التطبيق العام والبنود المتعلقة بمنتجات محددة، بما في ذلك الأدوية والكائنات المعدلة وراثيا ومنتجات التبغ ومستحضرات التجميل ولعب الأطفال والمتفجرات، لذلك أصدر الاتحاد الأوربي العديد من القوانين التوجيهية التي تطلب من الدول الأعضاء تنظيم حماية المستهلك إلى مستوى معين، وأهمها القانون التوجيهي للممارسات التجارية غير العادلة والقوانين التوجيهية للشروط العقدية غير العادلة وللتجارة الإلكترونية ويوجد المفوض الأوربي لحماية المستهلك، أما في ألمانيا فقد اعتمدت قوانين حماية مأخوذة وفقا للقوانين التوجيهية للاتحاد الأوربي وقد ضم بعضها إلى مدونة القانون المدني الألماني[1]، نعطي أمثلة عن ذلك، كتبني البرلمان الأوروبي التوجيه رقم 96/2002/ ECالصادر في 24يناير 2004 و المتعلق بالنفايات و المعدات الالكترونية و الذي وضع تخطيط لتوفير التسلسل الهرمي لإدارة النفايات و إنشاء نظام يتم من خلاله جمع النفايات و إعادة تدويرها، ذلك محاربة لمخاطر النفايات و تأثيرها على البيئة بسبب ممارسات التحايل الذكي و نتائجه، فكل ما يرمى يستبدل بالجديد و لم تقف توجيهات الاتحاد الأوروبي على محاربة التحايل الذكي الذي يسبب خطرا على البيئة فقط بل قاموا بوضع توجيهات تحارب صورا معينة من ممارساته بالنسبة للشركات، كالتوجيه الصادر عن الاتحاد الأوروبي رقم 2006/66/EC و الخاص بإجراءات إنتاج البطاريات الخاصة بالهواتف النقالة و الأجهزة الالكترونية، حيث يلزم على المصنع القدرة المستهلك على إزالة البطاريات وقت الحاجة و عدم إلصاقها بالأجهزة.

[1]– مذكرة بشأن تطبيق أحكام قانون حماية المستهلك، منشور على الموقع الإلكتروني:https://ahmedazimelgamel.blogspot.com تم الاطلاع على الموقع : 2023/05/05على الساعة: 22:38.

و بالتالي يمنع الشركات من استخدام البطاريات الغير قابلة للإزالة ذلك تحسبا لتلفها فيصبح المستهلك في غنا عنها رغم أن الجهاز يعمل بشكل جيد[1].

في 11ماي2005 صدر التوجيه الأوروبي EC/29/2005 بشأن الممارسات التجارية الغير عادلة من خلاله، و بالتحديد في المادة الثامنة التي تنص على حماية مصالح المنتج الملتزم بأحكامه و مصالح المستهلكين مما تعزز ثقة المستهلك حيث لا يجوز إجباره على اقتناء منتج لأسباب غير مؤكدة و صحيحة[2].

من الممكن معالجة التحايل الذكي من خلال القانون العام للبيع حتى لو لم يتم التطرق له مباشرة و النظر إليه بصفة خاصة فيعتبر هذا الأخير يقيد المصنع بمعايير للإنتاج نذكرها كالتالي :

1-الالتزام بمطابقة المنتوج عند الاستلام بالإعلان و التأكد من صحته و الضمان ضد العيوب الخفية.

2-الالتزام بإعطاء المعلومات الصحيحة عن المنتوج دون التضليل[3].

3-الالتزام بتسليم المنتوج في وقته بعيدا عن كل حالات الغش.

لم تعتمد الدول الأخرى في الاتحاد الأوروبي قرار منع و حظر التحايل الذكي أو على الأقل الحد من تأثيراته، و مع ذلك فان التشريع الهولندي ينص على السنتين المنصوص عليها في الضمان القانوني للمطابقة، هي الحد الأدنى من الضمان و الذي يجب احترامه من طرف جميع الدول الأعضاء .

[1] – حسام توكل، الاحتيال الذكي المرجع السابق ، ص49.

[2] – حسام توكل ، المرجع نفسه .ص.55.

[3]- Lydie tollemer ,.op cit .p84. 2011-2012.

لقد كان أول ظهور للتحايل الذكي في إطار التشريع في بلجيكا 2فيفري 2012 بمجلس الشيوخ، حيث صدر قرار ضد الممارسات التحايلية و في أوروبا تم عن طريق المبادرة[1] الخاصة في الجنة الاقتصادية و الاجتماعية 2012.

أما في فرنسا تم تقديم مشروع قانون مارس 2013 بواسطة السناتور" جان فينسينت بلاسيه"، حيث تم إصدار النص التشريعي لأول مرة و سنتطرق للتشريع الفرنسي بشكل مفصل أكثر في الفرع الثاني .

الفرع الثاني

حماية المستهلك من التحايل الذكي في التشريع الفرنسي

ففي فرنسا مثلا بعد الأمرين رقم: 45- 1483 و رقم: 45 – 1484 الصادرين بتاريخ: 30 جوان 1945، و المتعلقين أولهما بالأسعار، وثانيهما بمتابعة وقمع الأفعال المخالفة للتشريع الاقتصادي، وبعد مرور قانون 2 جويلية 1963 المتعلق بالدعاية الكاذبة، وصفت سنوات السبعينات في فرنسا بشرية المستهلكين وفيها تدخل المشرع لحماية المستهلك، [2] بموجب القانون رقم: 72 -1137 المؤرخ في:1972/12/22 المتعلق بحماية المستهلك في مجال السعي والبيع بالمنزل، وهو يمنح المستهلك مهلة للتفكير والتروي في العقد المعروض عليه من قبل الساعي إليه وذلك مدة سبعة أيام بعد توقيعه على العقد، يمكنه خلالها أن يدلي برغبته في العدول عن العقد الذي أبرمه وهذا خروجا عن المبدأ الذي يقضي بأن العقد شريعة المتعاقدين.

[1]- lydie tollemer , op.cit.p88.

[2] --Jacqueline AMIEL DONAT, DROIT DE LA CONSOMMATION ET THÉORIE GÉNÉRALE DU CONTRAT, Presses universitaires d'Aix-Marseille, 2002, p223.

ثم تدخل المشرع بموجب القانون الصادر بتاريخ:1972/12/29 المعدل للقانون الصادر في 1951/03/20 ، المتعلق بالبيع بالمكافأة والمحسن لشروط المنافسة وهو قانون ينظم هذا النوع من البيوع وكذا الخدمات المقترنة بمكافأة.[1]

وصدر بعد ذلك بتاريخ: 12/27/ 1973 القانون المتعلق بالتوجيه التجاري و الحرفي الذي منع بعض الممارسات التجارية القائمة على التمييز.

و تجلت رغبة المشرع الفرنسي في حماية المستهلك أكثر في إصداره بتاريخ 1978/01/10 قانونين أساسيين أولهما رقم: 78-22 يتعلق بإعلام و حماية المستهلك في مجال بعض عمليات القرض، و ثانيهما رقم: 78- 23 يتعلق بإعلام و حماية المستهلك في مجال المنتجات و الخدمات، و تلاهما القانون رقم: 79- 596 المؤرخ في 1979/07/13 المتعلق بحماية المقترضين في المجال العقاري، و عدة نصوص أخرى و قواعد جديدة في مجال حماية المستهلك.[2]

كان للتشريع الفرنسي رأي في هذه الظاهرة تطرقنا له عبر مراحل مختلفة، فتعتبر فرنسا من الدول الأولى التي جرمت التحايل الذكي أسست قوانين و مواد و قيود لمكافحته بكل الطرق.

أولا مشروع قانون مكافحة التقادم المخطط الذي اقترح من طرف السيناتور جون "فينسونت بلاسي" 18مارس 2013، والتزام المصنع بالأمانة و سهولة عمليات الإصلاح لقطع الغيار المنزوعة، كذلك إطالة مدة عمر المنتوج لمدة 10 سنوات و

[1]_ Joseph Hemard, la nouvelle réglementation des primes et cadeaux, Dalloz,chron,p224

[2] – حسن عبد الباسط جميعى، حماية المستهلك، الحماية الخاصة لرضا المستهلك في عقود الاستهلاك، دار النهضة العربية، القاهرة، 1969، ص36.

فرض عقوبة سجن سنتين لمستعملين إستراتيجية التحايل الذكي و غرامة تقدر ب37500 يورو عليهم[1].

كما نص المشرع الفرنسي في المادة 35 من قانون 23/78 الصادر في 10 جانفي 1978 الذي سبق ذكره، الخاصة بحماية و إعلام المستهلكين بالسلع والخدمات و التي جاء فيها: *في العقود المبرمة بين المحترفين و غير المحترفين أو المستهلكين قد تكون محظورة أو محددة أو منظمة *الشروط المتعلقة ب: متى يظهر أن هذه الشروط مفروضة على غير المحترفين، أو المستهلكين بواسطة استعمال التفوق الاقتصادي للطرف الأخر و الذي يمنح هذا الأخير ميزة فاحشة[2].

كما كان للمؤتمر البيئي المنعقد في سبتمبر 2013 دورا بارزا في تبيان توجيهات يستند عليها ، حيث سئل وزير الطاقة والبحار في مجلس الشيوخ[3] الفرنسي على علاقات المناخ الدولية ، فأقر أن التحايل الذكي أولى الخطط للانتقال لما يسمى بالاقتصاد الدائري لكن من جهة أخرى يحتاج إلى بعض الوقت لإنهاء التقرير المطلوب من طرف البرلمان، حيث طالب الحكومة بإعطاء تقرير لتوضيح هذه الممارسات التحايلية و مفهومها و المسائل الاقتصادية التي تثيرها، ذلك في القانون الصادر رقم 344-2014 بشان الاستهلاك لكن لم يتم تقديمه .

بعد ذلك صدر قانون التحول نحو الطاقة الخضراء بتاريخ 17سبتمبر2015 رقم 992-2015 بالضبط في المادة 99، والتي أقرت بجعل التحايل الذكي جريمة جنائية

1 – طالبي أنيس، الإطار القانوني للتقادم المخطط، المرجع السابق، ص34.

2 – صادق عبد القادر، حماية المستهلك من الشروط التعسفية، مقال منشور في مجلة أفاق علمية، جامعة أدررا، مجلد01، سنة 2019، ص42.

3 – حسام توكل، الاحتيال الذكي، المرجع السابق، ص57-58.

يعاقب عليها القانون، وعقوبتها تتمثل في عامين سجن وغرامة مالية تقدر ب5 بالمئة من رقم الأعمال السنوي للشركات المعاقبة.

كما أعطى القانون الفرنسي الحق للمستهلك بالوصول إلى كل المعلومات المتعلقة بالمنتج و ركز على إمكانية تصليحه في حالة التلف، فتوجب على المصنع وجود قطع الغيار و حق الحصول عليها عند الحاجة في مدة شهرين بعد طلبها.

في الأخير كما هو موضح سابقا فان التشريع الفرنسي كان سباقا في مكافحة التحايل الذكي و تجريمه فاعتبره جريمة يعاقب عليها القانون، ذلك للحد منه بإصدار قوانين و أحكام بارزة كما بين عناصر هذه الظاهرة المسماة بجريمة لما تسببه و تخلفه من أضرار نذكر منها :

1. تقييد العمر الافتراضي للمنتج من قبل المصنع.
2. تحديد ممارسات التحايل الذكي وفقا لأسباب موضوعية بعيدة عن أي أسباب قائمة على بعد ذاتي مرتبط بخيارات المستهلك[1].
3. أن يتم هذا الفعل من قبل المنتج بشكل متعمد و بكامل إرادته .
4. أن يكون الهدف من هذه الممارسات تحقيق زيادة في الأرباح و المبيعات.

و بالتالي فالمشرع الفرنسي أعطى كل الصور و التدابير لمكافحة التحايل الذكي و الحد منه، فاقترح أحكاما ووضع قوانين تعاقب كل ممارسيه بموجب قواعد حماية المنافسة من الممارسات المنافية لها و كل ما هو غير مشروع و غير أخلاقي .

[1] – طالبي أنيس ، الإطار القانوني للتقادم المخطط ، المرجع السابق ص35

المطلب الثاني

حماية المستهلك من ممارسات التحايل الذكي في التشريعات العربية.

نتناول في هذا المطلب حماية المستهلك من ممارسات التحايل الذكي في التشريعات العربية، و ذلك من خلال التطرق للتشريع المصري في الفرع الأول و التشريع الجزائري في الفرع الثاني.

الفرع الأول

حماية المستهلك من ممارسات التحايل الذكي في التشريع المصري

مع تسارع خطوات برنامج الإصلاح الاقتصادي المصري، وإعلان الحكومة المصرية موازنة للتنمية البشرية والاجتماعية بعد سنوات اقتصادية صعبة، وبدء حصد المردود الاقتصادي على العملة المصرية وارتفاعها المتواتر مقابل الدولار الأميركي، تتجه الحكومة المصرية نحو الأسواق في محاولة لضبطها حماية للمستهلكين المصريين الذين يواجهون "جشعا" من بعض التجار الذين يغالون في سلعهم وبضائعهم، حيث صدر القانون رقم 67 لسنة 2006 بإصدار قانون حماية المستهلك ونشر بالجريدة الرسمية العدد 20 مكرر في 20 / 5 / 2006 وقد بدأ العمل به اعتبارا من 22 / 8 / 2006.

كما صدرت اللائحة التنفيذية لقانون حماية المستهلك المشار إليه بقرار من وزير التجارة والصناعة ونشر في الوقائع المصرية – العدد رقم 271 " تابع " بتاريخ: 30 / 11 / 2006 وقد بدأ العمل بها اعتبارا من 1 / 12 / 2006.

و قد أصدر السيد المستشار النائب العام الكتاب الدوري رقم 10 لسنة 2007 بتاريخ 25 / 3 2007/ متضمنا التعليمات التي يجب على السادة أعضاء النيابة إتباعها بشأن تطبيق أحكام قانون حماية المستهلك الصادر بالقانون رقم 67 لسنة 2006 .[1]

و سعيا من الحكومة المصرية إلى قطع الطريق على استغلال المستهلكين من خلال تعديل المنظومة القانونية الضابطة للأسواق، وافقت الحكومة المصرية على اللائحة التنفيذية لقانون حماية المستهلك، حيث صدق الدكتور "مصطفى مدبولي" رئيس مجلس الوزراء، على اللائحة التنفيذية لقانون حماية المستهلك التي تضع المحاور والآليات اللازمة لتنفيذ القانون على أرض الواقع، تكللت بسن قانون جديد لحماية المستهلك رقم 181 لسنة 2018. [2]

ويهدف القانون الجديد إلى تنظيم العمل، بما يحافظ على حقوق المستهلك، ويمنع الممارسات الضارة والسلبية في الأسواق المصرية و أهم البنود التي تضمنها هذا القانون هي:

1- مراعاة قواعد الصحة والسلامة ومعايير الجودة

2- إعلام المستهلك بكافة البيانات عن المنتج

3- الالتزام بشروط التداول والتخزين

4- تحديد مدة الضمان للسلع المشمولة بالضمان

5- تحديد كيفية الوقاية من الأضرار المحتملة أو طرق علاجها

[1] – مذكرة بشأن تطبيق أحكام قانون حماية المستهلك، منشور على الموقع الالكتروني : https://ahmedazimelgamel.blogspot.com تم الاطلاع بتاريخ: 2023/05/05 على الساعة: 22:38

[2] – خالد ممدوح إبراهيم، حماية المستهلك في العقد الالكتروني ، الدار الجامعية، القاهرة، 2007.ص101.

6- تجنب أي سلوك خادع خاص ببيانات السلعة

7- تسليم المستهلك فاتورة تثبت التعاقد على المنتج

8- حظر التردد على الوحدات السكنية لعرض المنتجات

9- توفير ضمان السلع المعمرة ضد عيوب الصناعة لمدة عامين

10- الالتزام باستبدال السلعة دون تكلفة في حال وجود عيوب متكررة

11- وضع بيان حقوق المستهلك داخل أماكن عرض المنتجات

12- إعطاء المستهلك الحق في استبدال السلعة أو إعادتها خلال 14 يوما

13- تبليغ الجهاز بوجود عيب في المنتج خلال مدة أقصاها 7 أيام من اكتشافه

14- توفير مراكز الخدمة والصيانة المعتمدة وقطع الغيار المعتمدة للسلع.[1]

بالإضافة إلى ذلك نشأت في مصر بعض الأنشطة الأهلية التي ترتبط بحماية المستهلك ومواجهة الغلاء والاستغلال والجشع، ومن أشهرها منتدى المستهلك المصري ويحرره المستهلكون بأنفسهم ويحاولون تنشيط حركة منظمة وموحدة للمستهلك المصري بإحياء حركة تعاونية طبقا للمعايير العالمية وتعزيز الرقابة الشعبية على الأسواق، عن طريق شهادة جودة تمنحها منظمات وجمعيات حماية المستهلك للسلع والخدمات التي تلتزم بالجودة المناسبة والسعر العادل.[2]

[1] _ قانون رقم: 18-181 مؤرخ في:2018/09/13 يتضمن قانون حماية المستهلك، معدل و متمم، الجريدة الرسمية للجمهورية المصرية العربية، عدد 37 مؤرخ في: 2018/09/13.

[2] – خالد ممدوح إبراهيم ، حماية المستهلك في العقد الالكتروني، المرجع السابق ، ص102.

لم يبدي المشرع المصري تصريحا مباشرا بأن هده الممارسات منافية للمنافسة، و بذلك تبقى عدم إمكانية وجود دليل ضد هذه الممارسات التحايلية وفي الأخير يبقى التحايل الذكي عائقا دون تجريمه بمقتضى المادة 5 من القانون.[1]

الفرع الثاني

حماية المستهلك من ممارسات التحايل الذكي في التشريع الجزائري

على غرار باقي التشريعات الأخرى، أخذ المشرع الجزائري على عاتقه مهمة حماية المستهلك من التحايل الذي يمكن أن يمارسه عليه المنتجون و الباعة، من تبني إستراتيجية وطنية تسعى لتوفير المناخ المناسب للاستثمار مع الحماية الدائمة للمستهلك و هو ما سنتناوله في هذا الفرع بالتطرق للآليات التي تبناها المشرع الجزائري لحماية المستهلك من التحايل الذكي و المتمثلة في الآليات القانونية و الأطراف المسؤولة على حماية المستهلك.

أولا: الآليات القانونية حماية المستهلك الجزائري من الغش والخداع التسويقي

بغية تفعيل حماية المستهلك في الجزائر تماشيا مع ما تشهده حماية المستهلك من تطور نوعي على المستوى الدولي، أصدرت الجزائر في أوائل سنة 1989 القانون رقم: 89-02 المؤرخ في: 07 فبراير 1989، المتعلق بالقواعد العامة لحماية المستهلك[2] حيث يجسد هذا القانون المبادئ الأساسية لمراقبة السلع والخدمات المعروضة للاستهلاك، ومحاربة وقمع مختلف أنواع الغش والتحايل الممارس على المستهلك، ومن المبادئ الأساسية التي تضمنها هذا القانون نجد:

[1] – حسام توكل، الاحتيال الذكي، المرجع السابق، ص124.

[2] – أنظر القانون89-02 مؤرخ في1989/02/07.متعلق بالقواعد العامة للمستهلك معدل و متمم.ج.ر عدد 6 مؤرخ في1989/02/08.

1. إجبارية أن يتوفر المنتج، سواء أكان سلعة أو خدمة على ضمانات ضد كل المخاطر التي يمكن أن تتسبب في إحداث ضرر بصحة المستهلك، أو بأمنه أو بمصالحه المادية.
2. إجبارية مطابقة المنتج المعروض للاستهلاك للمقاييس المعتمدة، والمواصفات القانونية والتنظيمية.
3. إجبارية إعلام المستهلك بخصائص ومميزات المنتج المعروض من أجل الاستهلاك.
4. إجبارية المراقبة الذاتية، بالإضافة إلى إجبارية الضمانات.
5. حق المستهلك في تجريب المنتجات المقدمة إليه في إطار التبادل.

ومن أجل وضع القانون المشار إليه أعلاه حيز التنفيذ، تم إصدار أكثر من 70 نصا تنظيميا متعلقا بإجراءات المراقبة والمواصفات التقنية لبعض المنتجات.[1]

لتليه مجموعة من التعديلات نوردها فيما يلي:

- قانون رقم 18-09 مؤرخ في 25 رمضان عام 1439 هجرية الموافق 10 يونيو سنة 2018 ميلادية، يعدل ويتمم القانون رقم 09-03 المؤرخ في 29 صفر عام 1430 هجرية الموافق 25 فبراير سنة 2009 ميلادية والمتعلق بحماية المستهلك و قمع الغش.

- مرسوم تنفيذي رقم 12-355 مؤرخ في 16 ذو القعدة عام 1433هجرية الموافق 2 أكتوبر سنة 2012 ميلادية، يحدّد تشكيلة المجلس الوطني لحماية المستهلكين و اختصاصاته.

[1] – حسن عبد الباسط جميعي، حماية المستهلك، الحماية الخاصة لرضا المستهلك في عقود الاستهلاك، دار النهضة العربية، القاهرة، ص36.

– قانون رقم 09–03 مؤرخ في 29 صفر عام 1430 هجرية الموافق 25 فبراير سنة 2009 ميلادية، يتعلق بحماية المستهلك و قمع الغش، المعدل والمتمم.

– مرسوم تنفيذي رقم 92–272 مؤرخ في 5 محرم عام 1413هجرية الموافق 6 يوليو سنة 1992 ميلادية، يحدد تكوين المجلس الوطني لحماية المستهلكين و اختصاصاته (ملغى).

– مرسوم تنفيذي رقم 22–383 مؤرخ في 22 ربيع الثاني عام 1444 الموافق 17 نوفمبر سنة 2022، يحدد شروط و كيفيات ممارسة نشاط تصنيع المركبات، ج.ر رقم 76 المؤرخة في 17 نوفمبر سنة 2022.[1]

يضاف إلى ذلك صدور القانون رقم: 04–02 بتاريخ 23 جوان 2004، الذي يحدد القواعد المطبقة على الممارسات التجارية من أجل تدعيم المنظومة التشريعية المنظمة للمجال التجاري بصفة عامة، وحماية المستهلك بصفة خاصة من الأشكال الجديدة للتحايل والغش والتلاعب، لما لهذه الأشكال من قدرة على تضليل المستهلك بشأن السلع والخدمات التي تقدم له؛ ويتضمن هذا القانون عدة جوانب تتمثل في:الأحكام العامة شفافية ونزاهة الممارسات التجارية، المخالفات والعقوبات، معاينة المخالفات ومتابعتها وأخيرا الأحكام الختامية.[2]

[1] – أنظر المرسوم التنفيذي رقم 22–383، المؤرخ في 22ربيع الثاني عام1444الموافق ل17نوفمبر2022، .يحدد شروط و كيفيات ممارسة نشاط تصنيع المركبات، .ج.ر عدد76، مؤرخ 17نوفمبر2022.

[2]– انظر قانون رقم: 04–02 مؤرخ في:2004/06/23 يتضمن تحديد القواعد المطبقة على الممارسات التجارية، معدل و متمم، ج.ر عدد 41 مؤرخ في 27 جوان 2004.

و القانون رقم 04-08 مؤرخ في 14 أوت سنة 2004، يتعلق بشروط ممارسة الأنشطة التجارية (معدل ومتمم) بالقانون 06-13 المؤرخ في 23 جويلية 2013.[1]

ثانيا: الأطراف المسؤولة عن حماية المستهلك الجزائري من الغش والخداع التسويقي

ترجع مهمة الإشراف رسميا على حماية المستهلك في الجزائر إلى وزارة التجارة حيث تتولى تنفيذ نظام مراقبة السلع الغذائية والخدمات المرتبطة بها من زاوية مدى مطابقتها لمعايير الجودة والصحة والأمان؛ كما يتم تنفيذ هذا الدور الحمائي للمستهلك إضافة للوزارة الوصية قطاعات وزارية أخرى تتمثل في:

1. وزارة السياحة، وذلك من خلال عمل مفتشي السياحة.
2. وزارة الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات، وهذا عن طريق مصالح الوقاية والمخابر الولائية للصحة.
3. وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، وهذا بواسطة مصالح الطب البيطري، مصالح الصحة النباتية.
4. وزارة الدفاع الوطني، من خلال عناصر الدرك الوطني.
5. وزارة الداخلية والجماعات المحلية، وهذا عن طريق مكاتب النظافة، كذلك الأمن الوطني.

يضاف إلى هذه الهيئات الرسمية، هيئات أخرى غير رسمية تتمثل في الجمعيات المهنية وأرباب العمل، وجمعيات حماية المستهلك؛ وهذا من منطلق ضرورة مساعدة

[1]-انظر قانون رقم: 04-08 مؤرخ في:2004/08/14 يتعلق بشروط ممارسة الأنشطة التجارية، معدل و متمم، ج.ر عدد 41 مؤرخ في 27 جوان 2004.

الدوائر الحكومية في الوفاء بهذه المهمة النبيلة والأخلاقية، فليس أحرص على تحقيق مصلحة المستهلك من المستهلك نفسه.[1]

و الجدير بالذكر أن المشرع الجزائري قطع شوطا كبيرا في توفير الآليات القانونية و المؤسساتية لحماية المستهلك من التحايل الذكي من خلال سن مجموعة من القواعد الموضوعية و الإجرائية.

[1] – عنابي بن عيسى .جمعيات حماية المستهلك و ترشيد الاستهلاك.الملتقى الوطني الأول حول حماية المستهلك في ظل الانفتاح الاقتصادي. المركز الجامعي بالوادي.الجزائر .13-14افريل2008.

المبحث الثاني

الآليات الإجرائية للحماية من التحايل الذكي

بعد التطرق للآليات التشريعية في المبحث السابق ، توصلنا إلى نتيجة مفادها أن التشريعات لا تفي بالغرض لوحدها فهي غالبا ما تبقى مجرد حبر على ورق وبالتالي يجب اللجوء إلى آليات إجرائية للحماية من التحايل الذكي، وهذا ما سنتطرق له غي هذا المبحث من خلال مطلبين كالتالي:

المطلب الأول

الآليات غير المباشرة

بالرغم من كل المحاولات التشريعية السابقة للتحكم في الظاهرة ومحاولة الحد منها إلا أنه من الصعب أن تف بالغرض لوحدها ، ولا بد من دعمها بمجموعة من الأفكار والتطبيقات لوضع أطر تنظيمية للتقليل من أثارها، وهذا ما يجعل من الضروري فرض التزامات جديدة على المصنعين مما يجعل محاربة التحايل الذكي أمرا ممكنا، وهذا لا يمكن إلا بفضل عمل الدول، وهو ما سنراه من خلال هذا المطلب .

الفرع الأول

مكافحة التحايل الذكي من خلال الالتزامات الجديدة على المصنعين

نظرا لأنه من الصعب نسبيا القضاء على ظاهرة التقادم المخطط، لأسباب عديدة ومختلفة فمن الأفضل العمل ضد هذه الظاهرة من خلال محاربة هذه الممارسات بطريقة مباشرة ، وذلك من خلال فرض التزامات على المصنعين من أجل : عرض العمر

الافتراضي للمنتجات التي يتم تسويقها (أ) ، وتمديد فترة ضمان المنتجات(ب) ، وأخيرا الالتزام بتوفير قطع الغيار بسعر مناسب(ج) .

أولا : الالتزام بعرض عمر المنتجات

يعد أول وأهم التزام يفرض على عاتق المصنع، حيث يلتزم بعرض العمر الافتراضي للمنتجات على عبواتها، أو بعرض كمية الاستخدام، حيث يسمح ذلك للمستهلكين بمعرفة التكلفة الحقيقية لاستخدام المنتج الذي يرغبون في شرائه، وبالتالي سيكونون قادرين على مقارنة المنتجات بموضوعية، وهذه المعلومات يجب أن تقدم له في وقت شراء المنتج.[1]

فعلى سبيل المثال : عند شراء ثلاجة يجب الأخذ بعين الاعتبار قوة الموتور الخاص بها، وجودة الأرفف والخامة المصنعة منها، ومدى قدرتها على توفير الطاقة ، وذلك لتمكين المستهلك من المقارنة بين خصائص تلك الثلاجة مع خصائص ثلاجة أخرى ليقرر ما يريده حتما، كما هو الحال بالنسبة للهواتف مثلا، فيجب على المنتج أن يعرض على العلبة مجموعة من المعلومات الصحيحة حول الجهاز مثل قوة المعالج، جودة الكاميرا، حجم الذاكرة، وكذلك فترة الضمان.

وأهم ما يجدر الإشارة له هنا هو خدمة ما بعد البيع، حيث أنها من أهم العوامل التي يجب النظر إليها لأنه أجلا أو عاجلا سيحتاجه المستهلك حتى لو بعد مدة زمنية

[1]_ Lydie Tollemer ،op ، cit . P 127.

طويلة، [1] و يتمتع هذا الالتزام بميزة استخدام البيانات الموضوعية لإبلاغ المستهلك على موثوقية المنتج مما سيسمح له باتخاذ قرار صائب بالتأكيد.

وفي حالة ثبت أن المصنع يكذب حول تلك المعلومات، سيكون من الممكن اتخاذ إجراءات ضده وذلك على أساس المادة 86 من القانون المدني الجزائري والمتعلقة بالتدليس كممارسة تجارية خادعة حيث نصت في فقرتها الأولى على : "يجوز إبطال العقد للتدليس إذا كانت الحيل التي لجأ إليها أحد المتعاقدين أو النائب عنه من الجسامة بحيث لولاها لما أبرم الطرف الثاني العقد"، [2] من هذه الفقرة يتضح لنا أن التدليس كعيب من عيوب الإرادة هو إيقاع أحد الأشخاص في الغلط فيكون هو الدافع له لإبرام التصرف القانوني، وبهذا فالتدليس ليس هو بحد ذاته العيب الذي يؤثر سلبا أو إيجابا في الإرادة وإنما الغلط الذي يقع فيه الشخص نتيجة إيهامه بغير الحقيقة عن طريق بعض الحيل التي يستخدمها المنتج أو شخص المتعاقد الآخر.

ويمس التدليس العناصر الجوهرية للمنتج فمثلا حالة الكتمان، أي إخفاء بعض البيانات أو المعلومات التي تهم المتعاقد، والتي لو علم بها لما أقدم على إبرام العقد، أو تقديم بيانات ومعلومات مغلوطة لا تدل على حقيقة الشيء الذي اتجهت الإرادة لشرائه، وبالتالي فانه من الواضح أن عرض العمر الافتراضي للمنتج، أو مقدار الاستخدام يعتبر أمرا بالغ الأهمية إذ أن المستهلك إذا اشترى منتجا يعرض على أنه قوي وموثوق ويستمر

[1] _مقال منشور على موقع، https://alagheza.com ، بتاريخ 2023، تم الاطلاع بتاريخ: 2023/04/16 على الساعة: 10: 20 .

[2] _الأمر رقم 75_58 المؤرخ في 20 رمضان عام 1395 الموافق ل 26 سبتمبر سنة 1975، المتضمن القانون المدني، المعدل والمتمم.

لسنوات عديدة، فمن الطبيعي أن يتوقع قدرته على استخدامه المحدد في العبوة، فان لم يكن الأمر كذلك فسيكون المستهلك ضحية للتدليس، ويمكنه التمسك ببطلان العقد .[1]

ثانيا : تمديد فترة ضمان المنتج

وتعتبر من بين الطرق الفعالة لمحاربة التحايل الذكي، وقبل التعمق في الفكرة يتوجب أولا أن نعرف ما المقصود بفترة الضمان، إذ أن فترة الضمان تعد خدمة من خدمات ما بعد البيع والتي يلتزم بها المحترف، وتعد التزاما بتحقيق نتيجة وهذا هو جوهر الضمان والغاية منه، والمصنع يكفل للمستهلك صلاحية الجهاز واستمرار سلامته مدة زمنية معينة، كما يتعهد بإصلاح الخلل الذي يطرأ عليه خلال الفترة المذكورة على نحو يعيده للعمل بصورته المعتادة، تحت طائلة قيام المسؤولية، إما بتنفيذ الالتزام قضائيا أو بالغرامة.[2]

والمقصود هنا بالفكرة هو تمديد فترة ضمان المنتج العادية التي تطلبها الشركة المصنعة بمدة تماثلها، فمثلا تكون فترة الضمان في منتج معين هي سنتين، فان القانون يجب أن يتطلب تمديد هذه الفترة بمثلها أي سنتين أيضا، لتصبح فترة ضمان العيوب الخفية لذلك المنتج هي أربع سنوات، فيأخذ المصنع حيطته بأن المنتج الذي يتم بيعه يتم تصميمه ليدوم، وبالتالي فان تقنية التقادم المخطط ستختفي من تلقاء نفسها.

في الوقت الحالي ليس لدى المصنعين أي حافز لتصميم وتسويق المنتجات التي تدوم، لأن الضمانات غالبا ما تدوم لمدة سنتين فقط، لذلك وبضمير مرتاح وبدون أي

[1] _ مقال بعنوان شروط صحة العقد، منشور على موقع https://cte.univ-setif2.dz ، تم الاطلاع بتاريخ : 2023/04/26 ، على الساعة: 21:13

[2] _محمد حسين منصور، ضمان صلاحية المبيع للعمل مدة معلومة، الإسكندرية ، دار الجامعة الجديدة للنشر، 2004، ص56 .

التزام يمكن أن تتعطل تلك المنتجات لمدة عامين وشهر واحد بعد التسليم، أو بعد اكتشاف العيب.

إن مدة الضمان الإجباري لم يتم تحديدها حتى يرى المنتجون جدية الوضع وحقيقة إنتاج سلع تدوم لفترة طويلة جدا، فقد حددت البعض من الدول الأوروبية مدة عشر سنوات للضمان الإلزامي الجديد للمنتجين.

في الواقع يعتبر أمرا مثيرا للسخرية إذا كان الضمان 10 سنوات وكان المنتج لا يزال تحت الضمان ينهار كل عام، ومن الواضح أن هذا الإجراء لن ينجح إلا إذا شاركت جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، وفي هذا الشأن قال نائب رئيس الوزراء ووزير المعاشات في بلجيكا : "الحلول الممكنة المقترحة في هذا التقرر، مثل إطالة المدة وإعداد العرض كما هو مذكور في هذه المسألة، يجب فحصها في سياق أوروبي لأنه من غير المعقول النص على تدابير وطنية تقييدية تتعلق بالمنتجات وفق مبدأ التداول بحرية في السوق الموحدة.

وبالرغم من ذلك فان التدابير لا تزال محل نقاش، قصد محاول الحد من هذه الظاهرة[1]، كما أن وزارة التجارة الجزائرية نشرت أحكاما تنظيمية جديدة من خلال المرسوم التنفيذي 13_327 الذي يحدد شروط وكيفيات وضع ضمان السلع والخدمات حيز التنفيذ، ومن بين هذه الأحكام إمكانية تقديم ضمانا إضافيا للمستهلك والذي يجب أن يأخذ شكل التزام تعاقدي، وهذا ما يعتبر نوعا ما قفزة نحو السعي لمحاربة تقنية التقادم المخطط.[2]

[1]_ Lydie Tollemer, op cit , p 128_129.

[2] _ المرسوم التنفيذي رقم 13_327 ، المؤرخ في 20 ذي القعدة عام 1434 الموافق 20 سبتمبر سنة 2013، الذي يحدد شروط و كيفيات وضع ضمان السلع و الخدمات حيز التنفيذ .

ثالثا :الالتزام بتوفير قطع الغيار

وتعني أن يؤمن المصنع بصفة دائمة قطع الغيار التي يطلبها المستهلكون عادة بشكل مستمر بالنسبة للمنتجات موضوع المعاملة، وأن يؤمن قطع الغيار الأخرى خلال مدة معقولة، ويعتبر التزاما من بين التزامات ما بعد البيع والذي يقع على عاتق المصنع.

إن توفير قطع الغيار يضمن للمستهلك بأن يعمل المنتج بكفاءة عالية ولفترة طويلة من الزمن، مما يؤدي إلى توفير المزيد من المال والوقت على المدى الطويل، كما أنه يجدر الإشارة إلى ضرورة توفير قطع غيار أصلية وغير مقلدة وذلك تجنبا لتفاقم العطل، إذ أنه لا يمكن التأكد بأن هذه القطع غير الأصلية ستعمل بشكل صحيح ولفترة طويلة، مما يعني زيادة في التكاليف وإضاعة الكثير من الوقت والجهد، [1]والهدف هنا هو السماح للمستهلكين بإصلاح منتجاتهم بأنفسهم في حالة حدوث أي عطل.

لكن ومن الواضح أن مثل هذا الالتزام يفقد بعضا من تأثيره إذا استمر الضمان القانوني على جميع المنتجات لفترة زمنية طويلة، حيث أن المستهلك لن يضطر إلى إصلاح السلعة بنفسه وسوف يقوم بإيداعها مباشرة لدى الشركة المصنعة حالة حدوث أي عطل، وقد يكون هذا الالتزام ساريا من لحظة انتهاء فترة الضمان، وهذا ما يطرح إشكالا حول تحديد المدة التي يستمر فيها المصنع بتوفير قطع الغيار ، وحول سعر هذه القطع.

فنجد أن المنتجين أو الشركات المصنعة لا يحبذون كثيرا هذا النوع من الالتزامات، وهذا ما قد يؤدي بهم إلى زيادة أسعار قطع الغيار بشكل كبير يجعل المستهلك البسيط يتراجع عن الرغبة في إصلاح منتجه بعد نهاية فترة الضمان، وبالتالي فيكون مجبرا على

[1] _مقال منشور على الموقع الالكتروني، https://www.eyeofriyadh.com ، بتاريخ 2023/04/28 على الساعة 18: 16.

شراء منتج جديد وهذا من أدنى عطل للجهاز، وهذا بالتأكيد ما يزيد نسبة انتشار ممارسات التحايل الذكي .[1]

الفرع الثاني

الدعم اللازم من الدول

مما لا شك فيه أن الالتزامات المذكورة أعلاه والتي تفرض على عاتق المنتجين، قد تفي بالغرض نوعا ما ، لكن لن يكون لها الآثار المتوقعة إذا لم تدعم الدول بشكل كاف الإجراءات التي تتيح إمكانية محاربة التحايل الذكي، وهذا الدعم والذي هو أمر ضروري يمكن أن يتخذ شكل إجراءات حقيقية من قبل الدول "أولا " والحاجة المطلقة لان تكون الحكومات واعية "ثانيا"، وهذا ما سوف نتناوله في هذا الفرع.

أولا : دعم الدولة من خلال إجراءات ملموسة

إن مسألة الدعم من قبل الدول تتعلق أولا بإلزام المنتجين بتوفير قطع الغيار للمستهلكين لعدة سنوات وحتى بعد انتهاء فترة الضمان القانوني، أي أن الدولة تحرص على جعل الشركات المصنعة تضع فكرة توفير قطع الغيار للمنتجات المتوفرة في السوق حيز التنفيذ تحت طائلة مجموعة من العقوبات أو اتخاذ إجراءات قانونية ضد نشاطها.

كما يقع على عاتق الدول مسؤولية الترويج لطرح منتجات قابلة للصلاح في السوق، لأنه لا فائدة لتوفير قطع الغيار للمستهلكين إذا كان المنتج مصمما بحيث لا يمكن إصلاحه، أو إذا كان لا يمكن تفكيكه بواسطة لمستهلك العادي، وبالتالي يجب على الدول أن تدعم بشكل حتمي تصنيع منتجات أكثر متانة وقابلة للإصلاح، وإلا ستصبح كل الالتزامات الملقاة على عاتق المنتجين لا قيمة لها.

[1]_ Lydie Tollemer, op cit , p130.

من جهة أخرى نجد انه من الضروري مراعاة كيفية طرح المنتجات الجيدة والقابلة للإصلاح في السوق، وذلك من خلال تخفيض الضرائب عليها (أي ضريبة القيمة المضافة) ، ومساعدة الشركات المصنعة ماديا أو عن طريق تخفيض ضرائب أعمالهم الأخرى، ومن الجهة المقابلة فرض ضرائب على المنتجات التي لا تحمل نفس الخصائص السابقة ، كما أنه يجب على الدولة الترويج للمنتجات القابلة للتحلل البيولوجي وإعادة التدوير، والتي تستخدم مصادر الطاقة المتجددة، وفوق ذلك يجب أن تعمل على تقليل العبوات التي تمثل 65% من النفايات المنزلية و260 مليون طن من النفايات كل عام، [1] وهذا ما يعمل عليه الكثير من الباحثين بهدف الوصول إلى تعميم فكرة التغليف الصالح للأكل والتي ظهرت أول مرة بجامعة هارفارد الأمريكية والتي عمل عليها الباحث "ديفيد ادواردز" منذ سنة 2009 ، حيث نلاحظ اليوم أن العديد من أغلفة المنتجات صالحة للأكل مثل التي هي على الجبن أو قطع الشكولاطة و الأيسكريم وغيرها.[2]

وأخيرا على الدول إجراء دعم أساسي أخر يتمثل في السماح بإنشاء جمعيات أو نقابات للمستهلكين المتضررين من المنتج، من خلال التجمع معا من اجل رفع دعوى ضد المصنع أو الشركة ، وبالتالي لن يكون كل مستهلك وحده ضعيفا في مواجهة شركة متعددة الجنسيات، كما يمكن إجراء تحليلات التقادم المخطط للتمكن من تحديد ما إذا كان فشل هذه الأجهزة ناجما عن ممارسة قصديه من جانب الشركة أو كان بسبب تأثير سلسلة سيئة فقط دون معرفة حقيقة السبب للأعطال المتكررة أو التلف النهائي للمنتج، وفي كلتا الحالتين يمكن رفع هذه الدعوى الجماعية من قبل المستهلكين غير الراضيين عن عمر المنتجات أو جودتها ومتابعة تلك الشركات المصنعة قضائيا إلا أن يأخذوا

[1]_ Lydie Tollemer, op cit , p131.

[2] _ مقال منشور على موقع : https://fr.wikipedia.org/wiki/Bagasse ، تم الاطلاع بتاريخ 2023/04/28 على الساعة 46: 21

حقوقهم أو تعويضات عن الأضرار والخسائر، لان هذا يتعلق مباشرة بالتحكم السيئ في موثوقية المنتج، وبالتأكيد تم اختباره بشكل خاطئ قبل تسويقه، كما أن التأثير أيضا على وسائل الإعلام سيكون نافعا بحيث أن المنتجين والمصنعين وخوفا من تشويه سمعتهم سيبدؤون في إنتاج سلع أكثر متانة وقابلة للإصلاح قبل كل شيء.

ثانيا :الحاجة المطلقة لأن تكون الحكومات واعية

قبل رؤية الدول تدعم هذا النوع من الإجراءات لمكافحة ممارسات التحايل الذكي، يجب أولا على الحكومات أن تدرك أن الاقتصاد لا يكون فقط من خلال إنتاج وتسويق وشراء كل شيء ، بل يكون من خلال توجيه اقتصاد مخطط جديد نحو البيئة.

يقول الاقتصادي سيرج لاتوش :"كل من يعتقد أن النمو اللامتناهي متوافق مع كوكب محدود هو إما مجنون أو اقتصادي، والمأساة هي أننا جميعنا اقتصاديون في أعماقنا".[1]

سيرج لاتوش هو أحد مؤيدي ما يعرف ب" حركة خفض النمو" ، ولقد كتب العديد من المقالات حول هذا الموضوع في السنوات الأخيرة، حيث ترفض هذه الحركة هدف الشركات المصنعة في تطبيق سياسيات التحايل الذكي بزيادة الإنتاج باستمرار ، وهذا على أساس الحفاظ على معدل النمو الاقتصادي الايجابي، حتى أن بعض مؤيدي هذا الاتجاه يدعمون فكرة الخفض المنظم للنشاط الاقتصادي، والذي يتوافق معدل سلبي، كما يدعمون فكرة التنمية الاقتصادية اللانهائية ، بناءا على عدم إمكانية زيادة الإنتاج أو الاستهلاك أو حلى الحفاظ عليهما بشكل مستدام بقدر ما يتم قياس تكوين الثروة من

[1] _مقال منشور على موقع http://ecolos34130.over-blog.com/article-decroissance-et-obsolescence-programmee-97897743.html : ، تم الاطلاع بتاريخ 2023/04/28 على الساعة 22 :00 .

خلال المؤشرات الاقتصادية، مثل الناتج المحلي الإجمالي الذي يتوافق مع تدمير رأس المال الإجمالي وأن هذا الأخير قابل للنفاذ، ومع ذلك يجب على الحكومات أن تأخذ بعين الاعتبار أن السباق نحو الإنتاجية، العائد ومعدل النمو، لن يؤدي إلا لتفاقم المشاكل الموجودة بالفعل.

في 14 أكتوبر سنة 2008 أكد السيد "أيفيه كوشيه" النائب الأخضر في الجمعية الوطنية في هذا الصدد أن :" البحث عن النمو اصب حالان مناهضا للاقتصاد، ومعاد للمجتمع والبيئة» " ، وبالتالي فانه من الواضح أن عددا قليلا من السياسيين من الرجال والنساء هم من يلتزمون بهذه الحركة لأنها تعني ضمنا انه يجب التشكيك في النظام بأكمله، بالإضافة إلى ذلك سيكون لتراجع النمو نتيجة واضحة في الدول الغربية تتمثل في تقليل استهلاك الموارد الطبيعية وموارد الطاقة غير المتجددة.

لكن وقبل الوصول لهذه النقطة المهمة ، من الضروري أن تتغير نظرة الحكومات للأمور، لان التقادم المبرمج موجود لجعل الاستهلاك متزايدا دائما من خلال إنكار حقيقة أن موارد الطاقة على الكوكب محدودة، ويؤكد "سيرج لاتوش" أن تطبيق فكرة "خفض النمو" سيعيد للمستهلكين الراحة بنفس المستوى الذي كانت عليه في السنوات 1960_1970.[1]

[1]_ Lydie Tollemer, op. cit p133.

المطلب الثاني

الآليات المباشرة (أمام المحكمة)

وتعتبر هذه الآليات أهم وأنجع وسيلة لردع مثل هذه الممارسات من خلال التطرق لبعض الأمثلة عن تطبيقات مكافحة ظاهرة التحايل الذكي أمام الجهاز القضائي في كل من فرنسا ومصر .

الفرع الأول

في فرنسا

تعتبر فرنسا دولة رائدة في مجال مكافحة جرائم التحايل الذكي، وذلك من خلال تنظيمها بالقانون بتحول الطاقة من أجل النمو الأخضر ، حيث عرفها بأنها" مجموعة التقنيات التي يهدف من خلالها المنتج في السوق الى التقليل المتعمد من عمر المنتج، من أجل زيادة معدل استبداله."

ويعاقب عليها القانون بالسجن لمدة عامين وغرامة مالية تقدر ب300000 يورو ، حيث يمكن زيادة مبلغ الغرامة بما يتناسب مع الفوائد المتأتية من الانتهاك إلى 5% من متوسط حجم الأعمال السنوي، محسوبا على أخر ثلاثة أرقام مبيعات سنوية معروفة في تاريخ الأحداث.

ولقد تم تقديم الشكوى الأولى بتهمة التحايل الذكي أمام محكمة "نانتير" الفرنسية في 18 سبتمبر 2017 ضد العديد من مصنعي الطابعات، "كانون" و "بروذر" و"ايبسون " اليابانية، بالإضافة إلى شركة "ا ش بي" الأمريكية، والتي تأسست في 2015 ، حيث عزمت جمعية "هوب" _والتي كانت الأصل الأول لهذا الإجراء القانوني_ على

التنديد بالرغبة المتعمدة لهؤلاء المصنعين في تقصير عمر معداتهم، ولا سيما تلك الخراطيش، وكانت أصابع الاتهام موجهة خصوصا نحو شركة "ايبسون" ، حيث فتح مكتب المدعي العام في نانتير _والمكلف بالمديرية العامة للمنافسة وشؤون المستهلك ومنع الاحتيال_ تحقيقا أوليا في القضية، أين اتفق المتخصصون القانونيون على إدراك صعوبة إثبات النية المتعمدة للشركة المصنعة، لا سيما من خلال تحديد العمر الافتراضي "الطبيعي" للجهاز أو كمية الدفعات المعنية.

كانت هذه هي المرة الأولى التي يتم فيها متابعة جريمة من مخاطر التحايل الذكي في فرنسا ، وبعد سلسلة من الاختبارات وجمع العديد من الشهادات ، تعتقد جمعية "هوب" أن لديها أدلة كافية لإثبات أن شركة "ايبسون " تزعم بان الطابعة قد تحجب عن العمل بسبب أن خراطيش الحبر فارغة، بالإضافة إلى الماسح الضوئي المتضمن في الجهاز و الذي لا يستهلك أيا منها، على الرغم من أن هذه الخراطيش لا تزال تحتوي على ما بين 20% و 40% من الحبر المتاح، والدليل على ذلك انه يكفي إعادة تنشيط الشريحة التي تسجل عدد مرات الظهور باستخدام أداة إعادة البرمجة المباعة عبر الانترنت لاستخدام كل الحبر الموجود في الخرطوشة، وكل هذا يدل على أن شركة "ايبسون" تفعل ذلك متعمدة قصد تحقيق المزيد من المبيعات والأرباح، ولا يزال التحقيق القضائي من قبل نيابة "نانتير" مفتوحا ومستمرا دون صدور حكم في القضية .[1]

في جانفي 2018 تم إجراء تحقيق أولي ثان بشأن "التحايل الذكي" ولقد تم فتح التحقيق من قبل مكتب المدعي العام بباريس بعد تقديم شكوى ضد مجموعة "ابل" من قبل جمعية "هوب" في 27 ديسمبر 2017 ، حيث صرحت المجموعة الأمريكية عن

[1] _مقال منشور على الموقع الالكتروني www.science-et-vie.com ، تم الاطلاع بتاريخ 2023/05/04 ، على الساعة 25: 12.

إطلاق تحديث جديد لإعداد نظام التشغيل لأداء الهواتف الذكية القديمة الطراز من اجل الحفاظ على عمر البطارية، وقد تزامن ذلك مع ملاحظة تباطؤ شديد الوضوح على أجهزة "أيفون6" و"6 أس" و "7" من قبل عملاء الشركة ، حيث تلقت الجمعية العديد من الشكاوي حول الموضوع، ما يصل إلى 2600 شهادة من العملاء غير الراضين، وبفضل برنامج القياس " جيكبينش" الذي ابتكره عالم الكمبيوتر "جون بول" تم التأكد من أن التباطؤ له علاقة مباشرة مع التحديث الجديد، ونشر هذا الأخير النتائج على مدونته، مما جعل مجموعة التكنولوجيا الفائقة تقدم اعتذارا علنيا عما بدر منها بتاريخ 28 ديسمبر 2017، ومع ذلك فانه لا تزال شائعات منذ سنوات بأنه في كل مرة يتم فيها إطلاق إصدار جديد من "أيفون" تعمل الإصدارات القديمة بشكل أقل جودة ، حيث أن تقادم بطاريات "الليثوم أيون " يتسبب في توقف الأجهزة بشكل غير متوقع، ودون إبلاغ العملاء أو حتى اقتراح تغيير البطارية و أوضحت شركة "أبل" أنها تريد تجنب هذا الأمر الذي لا مفر منه لكن الواقع مازال يثبت عكس ذلك[1] .

الفرع الثاني

في مصر

تعتبر تطبيقات مكافحة ظاهرة التحايل الذكي أمام القضاء المصري نادرة جدا باعتبارها ظاهرة حديثة على المجتمعات العربية رغم قدم استخدامها لدى المصنعين في البلدان الغربية، بالرغم من أن المشرع المصري لم ينص صراحة على تشريع معين يتعلق بممارسات التحايل الذكي التي ينتهجها الموردون في عمليات إنتاج تصميم منتجاتهم، إلا أنه عالجها بطريقة غير مباشرة من خلال قانون حماية المنافسة ومنع الممارسات

[1] _مقال منشور على الموقع الالكتروني https://la-rem.eu ، تم الاطراع بتاريخ 2023/05/04 ، على الساعة 02: 13.

الاحتكارية، حيث حظرت المادة "6" من هذا القانون في فقرتها "د" أي اتفاق أو تعاقد يتم بين أشخاص متنافسة في أية سوق معينة، إذا كان من شأنه تقييد عمليات التصنيع أو الإنتاج أو التوزيع أو التسويق للسلع أو الخدمات، ويشمل ذلك تقييد نوع المنتج أو حجمه أو الحد من توافره.

فالمشرع يعتبر الاتفاق أو التعاقد الذي يتم بين الأطراف المتنافسة محظورا وغير مشروع، متى كان الهدف منه هو تقييد العمليات السابقة أو الحد من توافر المنتجات، ويمكن أن نرصد هذه الممارسات من خلال اتفاق الأطراف المتنافسة في السوق على إتباع معايير معينة لإنتاج أو تصنيع السلع بشكل موحد فيما بينهم، أو تحديد معايير للأبحاث المتعلقة بالمنتجات أو المقاييس ومعايير محددة لمدى جودتها ، بحيث تنتفي حرية واستقلال أي منهم في اختيار الطريقة التي تتناسب مع قدرته أو حجمه في السوق، أو مدى ومقدار العرض والطلب على سلعته، ولعل أبرز مثال على ذلك هو ما قضت به محكمة القاهرة الاقتصادية بتاريخ 28فبراير 2018 بتغريم أربع من شركات الأدوية (رامكو فارما لتجارة وتوزيع الأدوية، ابن سينا، مالتي فارما، شركة المتحدة للصيادلة) بغرامة قدرها خمسة مليارات وخمسمائة وثامانون مليون جنيه لثبوت اتفاقهم على توحيد السياسات البيعية و التسويقسة المتمثلة في تقليص فترات الائتمان والخصم الممنوحة للصيدليات من الشركات أطراف الاتفاق، الأمر الذي اضر بالصيدليات الصغيرة والمتوسطة، وتسبب في تقليص هامش ربحها وتقييد قدراتها على توفير الأدوية بالكميات والأصناف التي تحتاجها، وفقدانها لبعض عملائها، مما أدى الى خروج بعضها في السوق، وهو الأمر الذي طال المواطن العادي، حيث افقده القدرة على الحصول على الدواء المناسب لعدم توافره، خاصة في المناطق النائية، وذلك بالمخالفة لنص المادة "6" فقرة" أ"، من قانون حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية المصري.

وعلى الرغم من ذلك تبقى مسألة ضرورة تجريم ممارسات التحايل الذكي والتي تأخذ شكل اتفاقات تتم بين أطراف متنافسة ، أو تلك التي تأخذ شكل تنسيق في سياساتهم الإنتاجية والتسويقية، من أهم التعديلات التي يجب إدخالها ضمن الممارسات المنافية للمنافسة، لأنه وفي ظل غياب النص الصريح على اعتبار تلك الممارسات منافية للمنافسة، سوف تستمر مسألة عدم إمكانية أو صعوبة إقامة دليل على اغلب الشركات التي تحاول التملص من نطاق تطبيق النص السابق بحجة أن عملية تقصير عمر المنتجات إنما تأتي في إطار التطور التكنولوجي والتقني والعلمي لعمليات التصنيع والإنتاج ، وهذا ما يشكل عائقا يحول دون اعتبارها مجرمة بمقتضى أحكام المادة "6" من هذا القانون.[1]

ومع ذلك فان هذا الحكم بالإدانة يعتبر خطوة ايجابية في الجهاز القضائي المصري مما سيؤثر لاحقا على المنظومة التشريعية، بالاجتهاد ومحاولة وضع نصوص خاصة تنظم هذه الظاهرة وتحد من هذه الممارسات .

[1] _حسام توكل، الاحتيال الذكي، المرجع السابق، ص 124_125

خاتمة

خاتمة

في الأخير وكختام لهذا البحث البسيط يمكننا القول بأن ظهور المجتمع الاستهلاكي، الذي تعزز من خلال الوصول إلى الائتمان ووجود الإعلام في كل مكان ، قد أدى إلى جعل ظاهرة التحايل الذكي أو ما يعرف بالتقادم المخطط ، متأصلة في نظامنا الاقتصادي الخطي وما ينتج عنها من عواقب اجتماعية واقتصادية وبيئية، وهذا ما يبرر سعينا من خلال هذه الدراسة إلى تحديد التدابير اللازمة لمكافحة الظاهرة خاصة في مجال صناعة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وقد سمح لنا السياق التاريخي بتحديد أصولها وأسباب ظهورها، كما أتاح لنا التعريف بالمشكلة وفهم مدى تعقيدها، و تمكنا من معرفة الأنواع المختلفة للتحايل الذكي والمتعلقة بالمنتجات الالكترونية ، وتحديد المسؤولية المشتركة بين السلطات العامة والمستهلكين والمصنعين .

كما تبين لنا من خلال الدراسة خطورة هذه الممارسات وجدية الوضع حيث أن هذه الإستراتيجية تتعمد التأكيد على أن الإصدار الحالي من منتج معين سيصبح قديمًا أو عديم الفائدة خلال فترة زمنية معروفة، تضمن هذه الخطوة الاستباقية أن المستهلكين سيبحثون عن بدائل في المستقبل، وبالتالي تعزيز الطلب، وهذا ما جعل الفقهاء يختلفون بين قبول وجود فكرة التحايل الذكي وتطبيقها وبين رفض ونفي هذا الوجود .

كما أنه و بالإضافة إلى العواقب البيئية والاقتصادية السابقة الذكر قد تمتد خطورة هذه الممارسات لتمس بمبدأ حرية المنافس داخل السوق باعتبار أنها تؤدي إلى عدم المساواة بين الأطراف المتنافسة في ظروف العمل ، خاصة في حالة القيام بها من خلال اتفاقات على التقصير المتعمد لعمر المنتجات أو إتلافها أو برمجتها للتلف قبل حلول المدة المحددة، وهذا ما يعتبر ممارسة غير مشروعة حسب التشريع الفرنسي الذي جرم صراحة الظاهرة من خلال قانون الاستهلاك الفرنسي ، و يعبتر التشريع الأول والوحيد الذي ينظم

خاتمة

هذه الظاهرة من بين التشريعات المقارنة ، والتي بدأت مؤخرا في استيعاب مدى خطورتها وأصبحت تحاربها بطريقة غير مباشرة عن طريق قياسها على بعض قوانينها القائمة ، مثل ما هو الحال عليه في مصر وايطاليا مثلا .

و بالنسبة للمشرع الجزائري فعلى غرار التشريعات المقارنة الأخرى فانه لا يوجد فيه قانون أو نص صريح يجرم هذه الممارسات أو ينظمها وهذا ما يجعلنا نقترح بعض التوصيات التي ارتأيناها ضرورية لإكمال دراستنا :

ضرورة معالجة هذه الظاهرة بنصوص صريحة و واضحة تمنع المنتجين من القيام بهذه الممارسات، وتعاقب على إتيان جميع صورها و أشكالها، بحيث لا يكون لهم أي ثغرة يمكنهم أن يتملصوا منها بأي شكل من الأشكال.

أن يحضر الاتفاقات والتعاقدات التي تتم بين الأطراف المتنافسة في السوق من أجل تقييد عمليات الإنتاج أو التصنيع أو التسويق ، والتي من شأنها أن تمس بمدأ حرية المنافسة وتؤثر سلبا على المستهلك

كما نقترح توعية المستهلك من خلال تعريفه بالظاهرة و إبلاغه بمدى خطورتها وضرورة الحرص على تفاديها، وهذا عن طريق مختلف وسائل الإعلام والاتصال والمواقع الاجتماعية.

تخصيص هيئة تحقق في هذه الممارسات من قبل الشركات المصنعة والمنتجين وتتأكد من جودة المنتجات وصلاحيتها ن وحقيقة عمرها الافتراضي.

فرض عقوبات و ضرائب على كل منتج أو مصنع يعمل بها، وتدعيم وتخفيض الضرائب على المنتجين الذين يوفرون مدة ضمان أطول مع توفير قطع الغيار وإمكانية التصليح.

خاتمة

خاتمة

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر و المراجع

الكتب:

1. حسام توكل موسى ، الاحتيال الذكي، كيف تؤثر ممارسات التقادم الخطط له على حقوق المستهلك وقواعد المنافسة ، دار البحوث والدراسات القانونية ، مصر، 2009.
2. حسن عبد الباسط جميعى، حماية المستهلك، الحماية الخاصة لرضا المستهلك في عقود الاستهلاك، دار النهضة العربية، القاهرة، 1969.
3. خالد ممدوح إبراهيم، حماية المستهلك في العقد الالكتروني ، الدار الجامعية، القاهرة، 2007.
4. محمد حسين منصور، ضمان صلاحية المبيع للعمل مدة معلومة، الإسكندرية ، دار الجامعة الجديدة للنشر، 2004.

الرسائل والمذكرات:

5. Alexis Robert-Lacroix, DÉTERMINATION DES MESURES À METTRE EN PLACE POUR LUTTER CONTRE L'OBSOLESCENCE PROGRAMMÉE DANS L'INDUSTRIE DES TECHNOLOGIES DE L'INFORMATION ET DES COMMUNICATIONS AU QUÉBEC, Mémoire de Master en GESTION DE L'ENVIRONNEMENT , UNIVERSITÉ DE SHERBROOKE, France 2021 .
6. Bernard London , Ending The Depression Through Planned Obsolescent , 1932.
7. Charlotte AUZANEAU, « La pratique de l'obsolescence programmée quelle protection du consommateur » ، master 2 contentieuse ، université Nancy 2, 2019-2020.
8. Claudia Déméné Etude ;exploratoire de la phase d'usage des produits électroniques en vue de minimiser les impacts environnementaux : le cas du téléviseur ;Thèse présentée à la Faculté des études supérieures en vue de l'obtention du grade de *Philosophiæ Doctor* (Ph.D) en Aménagement ;université de Monreale avril, 2014.
9. Jacqueline AMIEL DONAT, DROIT DE LA CONSOMMATION ET THÉORIE GÉNÉRALE DU CONTRAT, Presses universitaires d'Aix-Marseille, 2002.
10. Joachim Fuchs, L'obsolescence programmée et ses impacts économiques, environnementaux et sociaux, Bachelor réalisé en vue de l'obtention du Bachelor HES Filière: Economie d'entreprise,Haute École de Gestion de Genève (HEG-GE) ، Genève, août , 2012.
11. Joseph Hemard, la nouvelle réglementation des primes et cadeaux , Dalloz, chron .
12. Lydie Tollemer, l'obsolescence programmee, mémoire dr master en consommation et concurrence, UNIVERSITE MONTPELLIER 1, Centre du droit de la consommation et du marché, UMR 5815 CNRS Dynamiques du Droit, France, 2011-2012 .

13. Marie Malice, l'Obsolescence programmer en matière alimentaire, au regard des pratiques de Monsanto et autres entreprises agro-alimentaire ; les modification législatives a envisager pour enrayer la politique de ces multinationales. Université de Loraine ; faculté de doit et criminologie année 2016-2017.

14. Mathilde Crombrugghe de Looringhe , « lutter Contre L'obsolescence programmée en incitant le consommateur a réfléchir sur le long terme » ، Mémoire Recherche Master en Ingénieur de Gestion, Université de Louvain , 2014-2015.

15. Raphaël Devooght, L'obsolescence programmée et les produits anthropomorphisés, Mémoire de Master en sciences de gestion, Université de Louvain , school of management, France, 2017-2018.

16. Thomas Lombes , Bastien Poubeau , Obsolescence Programme Mythe ou Réalité , Ecole D'ingénieur de Paris France Mines Paris Tech , 2014 .

17. طالبي أنيس، الاطار القانوني للتقادم المخطط، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر في الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد البشير الابراهيمي، برج بوعريريج، السنة الجامعية 2022/2021.

المقالات:

18. سامي رمضان ، التقادم التكنولوجي وخطورته على صحة الانسان والبيئة، مجلة الاسرة الجمركية ، عدد479 ، 11 مايو 2019 .

19. عنابي بن عيسى .جمعيات حماية المستهلك و ترشيد الاستهلاك.الملتقى الوطني الأول حول حماية المستهلك في ظل الانفتاح الاقتصادي. المركز الجامعي بالوادي.الجزائر .13-14افريل2008.

20. صادق عبد القادر،حماية المستهلك من الشروط التعسفية، مقال منشور في مجلة افاق علمية، جامعة أدرار، مجلد01، سنة 2019.

21. طلال منصف عباس بن خديجة، ممارسات التقادم المبرمج واثارها الاقتصادية والبيئية، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، مجلد رقم 05، العدد رقم02، المركز الجامعي عبد الحفيظ، ميلة، ديسمبر 2019.

22. Rapport CGDD n 013416-01 ،CGE N 2020/11 CGE/SG ،établi par Mario Castellazzi et autres .en.février 2021.

المراجع الالكترونية:

23. L'obsolescence Programmée ; c'est quoi ? article disponible sur le site : www.mtaterre.fr.

24. L'Obsolescence Programmée et ses Conséquences sur l'Environnement , article disponible sur le site : www.ecobiomania.com .

25. مذكرة بشأن تطبيق أحكام قانون حماية المستهلك، منشور على الموقع الالكتروني : https://ahmedazimelgamel.blogspot.com .

26. مذكرة بشأن تطبيق أحكام قانون حماية المستهلك، منشور على الموقع الالكتروني : https://ahmedazimelgamel.blogspot.com .
27. معجم المعاني، أنظر الموقع الالكتروني:www.arabdict.com
28. مقال بعنوان التقادم المخطط منشور بتاريخ 2023/02/09 على الموقع الالكتروني www.wikipedia.org
29. مقال بعنوان التقادم المخطط له، من اعداد Eugene Taylor، منشور بتاريخ 2023/03/11 على الموقع الالكتروني www.warbletoncouncil.org
30. مقال بعنوان شروط صحة العقد، منشور على الموقع الالكتروني https://cte.univ-setif2.dz ،
31. مقال منشور على الموقع الالكتروني :https://ar.wikipedia.org
32. مقال منشور على الموقع الالكتروني : https://connect.science-et-vie.com
33. مقال منشور على الموقع الالكتروني ، https://alagheza.com
34. مقال منشور على الموقع الالكترونيhttps://la-rem.eu
35. مقال منشور على الموقع الالكتروني www.science-et-vie.com
36. مقال منشور على الموقع الالكتروني : https://fr.wikipedia.org/wiki/Bagasse
37. مقال منشور على الموقع الالكتروني : http://ecolos34130.over-blog.com/article-decroissance-et-obsolescence-programmee-97897743.html
38. مقال منشور على الموقع الالكتروني:https://ar.wikipedia.org
39. مقال منشور على الموقع الالكتروني:https://ar.wikipedia.org
40. مقال منشور على الموقع الالكتروني: https://taafeh.com
41. مقال منشور على الموقع الالكتروني:www.economyinarabic.com
42. مقال منشور على الموقع الالكتروني، https://www.eyeofriyadh.com

القوانين والمراسيم :

43. المرسوم التنفيذي رقم 22-383، المؤرخ في 22ربيع الثاني عام1444الموافق ل17نوفمبر2022، يحدد شروط و كيفيات ممارسة نشاط تصنيع المركبات، ج.ر عدد76، مؤرخ 17نوفمبر2022.
44. المرسوم التنفيذي رقم 13_327 ، المؤرخ في 20 ذي القعدة عام 1434 الموافق 20 سبتمبر سنة 2013، الذي يحدد شروط و كيفيات وضع ضمان السلع و الخدمات حيز التنفيذ.
45. الأمر رقم 75_58 المؤرخ في 20 رمضان عام 1395 الموافق ل 26 سبتمبر سنة 1975، المتضمن القانون المدني، المعدل والمتمم.
46. . أنظر القانون رقم: 18-181 مؤرخ في:2018/09/13 يتضمن قانون حماية المستهلك، معدل و متمم، الجريدة الرسمية للجمهورية المصرية العربية، عدد 37 مؤرخ في: 2018/09/13.

47. أنظر الفانون89-02 مؤرخ في1989/02/07.متعلق بالقواعد العامة للمستهلك معدل و متمم.ج.ر عدد 6 مؤرخ في1989/02/08.

48. أنظر القانون رقم: 04-02 مؤرخ في:2004/06/23 يتضمن تحديد القواعد المطبقة على الممارسات التجارية، معدل و متمم، ج.ر عدد 41 مؤرخ في 27 جوان 2004.

49. أنظر القانون رقم: 04-08 مؤرخ في:2004/08/14 يتعلق بشروط ممارسة الأنشطة التجارية، معدل و متمم، ج.ر عدد 41 مؤرخ في 27 جوان 2004.

50. Loi n° 2014-344 du 17 mars 2014 relative à la protection des consommateurs (dite « loi Hamon ») ، publiée au Journal officiel du 18 mars 2014.

51. Article 99_LOI n° 2015-992 du 17 août 2015 relative à la transition énergétique pour la croissance verte..

الفهرس

المقدمة:.....ص01

الفصل الأول : الإطار النظري للتحايل الذكي.....ص06

المبحث الأول : مفهوم التحايل الذكي.....ص07

المطلب الأول : أصول التحايل الذكي.....ص07

الفرع الأول: تعريف التحايل الذكي.....ص08

الفرع الثاني : نشأة وتطور التحايل الذكي ص12

المطلب الثاني : الأشكال المختلفة للتحايل الذكي.....ص17

الفرع الأول :التقادم التكنولوجي ص17

الفرع الثاني :تقادم البرامج أو عدم توافقها.....ص19

الفرع الثالث :التقادم الجمالي أو النفسي.....ص22

المبحث الثاني : وجود التحايل الذكي والآثار المترتبة عنه ص25

المطلب الأول : التحايل الذكي بين الوجود والإنكار ص25

الفرع الأول : نظرية وجود فكرة التحايل الذكي.....ص25

الفرع الثاني : نظرية إنكار التحايل الذكي ص28

المطلب الثاني :الأثار المترتبة عن ممارسات التحايل الذكي.....ص31

الفرع الأول : الآثار البيئية ص31

الفرع الثاني : الآثار الاقتصادية.....ص33

الفرع الثالث: أثارها على المستهلك.....ص34

الفصل الثاني : الآليات القانونية للحماية من التحايل الذكي ص36

المبحث الأول : الآليات التشريعية لحماية المستهلك من التحايل الذكي.....ص37

المطلب الأول : التصدي لممارسات التحايل الذكي في التشريعات المقارنة.....ص37

الفرع الأول: حماية المستهلك من التحايل الذكي في تشريع الاتحاد الأوربي.....ص37

الفرع الثاني : حماية المستهلك من التحايل الذكي في التشريع الفرنسي.....ص40

المطلب الثاني : حماية المستهلك من ممارسات التحايل الذكي في التشريعات العربية

..... ص44

الفرع الأول :حماية المستهلك من ممارسات التحايل الذكي في التشريع المصري.....ص44

الفرع الثاني : حماية المستهلك من ممارسات التحايل الذكي في التشريع الجزائري ص47

المبحث الثاني : الأليات الاجرائية للحماية من التحايل الذكي.....ص52

المطلب الأول : الآليات غير المباشرة ص52

الفرع الأول : مكافحة التحايل الذكي من خلال الالتزامات الجديدة ص52

الفرع الثاني : الدعم اللازم من الدول ص58

المطلب الثاني : الأليات المباشرة (أمام المحكمة).....ص62

الفرع الأول : في فرنسا.....ص62

الفرع الثاني : في مصر.....ص64

الخاتمة:.....ص68

قائمة المصادر والمراجع:.....ص72

الفهرس:.....ص77

الملخص

التحايل الذكي هو إستراتيجية يقوم بها المصنع لتصميم سلع ومنتجات ذات عمر محدود عن قصد وبتخطيط مسبق، هدفها زيادة حجم المبيعات على المدى الطويل ،وبالتالي زيادة في الربح والإنتاج، وتعتبر هذه الإستراتيجية قانونيا من الطرق غير المشروعة ، ذلك أنها تقلل من الجودة والعمر الافتراضي للمنتوج لدفع وإجبار المستهلك على الاستبدال والتغيير ، وهذا ما ألزم بعض التشريعات على التدخل مباشرة كالتشريع الأوروبي والفرنسي من أجل تجريم هذه الظاهرة ، في حين اتجهت بعض التشريعات المقارنة على غرار المشرع المصري والجزائري إلى محاربة الظاهرة عن طريق بعض القوانين الخاصة والأليات الإجرائية لحماية المستهلك بطريقة غير مباشرة .

الكلمات المفتاحية:

التحايل الذكي، التضليل، الممارسات غير المشروعة، خفض العمر الافتراضي للمنتج، التقادم المخطط، مكافحة الظاهرة.

Smart circumvention is a strategy undertaken by the factory to intentionally design commodities and products with a limited life and with prior planning, with the aim of increasing the volume of sales in the long term, and thus an increase in profit and production. And forcing the consumer to replace and change, and this is what required some legislation to intervene directly, such as European and French legislation in order to criminalize this phenomenon, while some comparative legislation, similar to the Egyptian and Algerian legislators, tended to fight the phenomenon through some special laws and procedural mechanisms to protect the consumer indirectly.